معاهدة باريس الثانية ٢٠ تشرين الثاني عام (١٨١٥م) وأثرها على الأوضاع الفرنسية والأوروبية

.....

أ. م. د. عمار شاكر محمود الدوري
جامعة تكريت / كلية الآداب / قسم التاريخ

الملخص

مثلت الثورة الفرنسية الكبرى وما رافقها من احداث وتطورات كبيرة، انعكاسات واضحة على الواقع الفرنسي والاوروبي، وعلى هذا الاساس حققت الاحداث التالية تطورات سياسية واخرى اقتصادية، تخللتها احداث اجتماعية وثقافية غيرت مجرى الاحداث بشكل كبير، يعود جُل ذلك الى ما احدثته الصراعات الداخلية والخارجية على حد السواء، ابان تولي الجنرال نابليون بونابرت عرش فرنسا، لذلك سعت الدول الاوروبية وفي مقدمتها بريطانيا والنمسا الى تغير ذلك من خلال الوقوف بحزم تجاه تطلعات الاخير في فرض سيطرته على اوروبا.

إن اختيار موضوع **" معاهدة باريس الثانية ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ وأثرها على الاوضاع الفرنسية والاوروبية "**، جاء مبنياً على مجموعة من الأسباب والدوافع يأتي في مقدمتها، ماهي طبيعة الاوضاع العامة في اوروبا في المدة التي سبقت توقيع المعاهدة اي المدة والواقعة ما بين (١٨١٢ – ١٨١٥).

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث رئيسة، تناول المبحث الاول: **الظروف التي مهدت لتوقيع معاهدة باريس الثانية،** في حين عرض المبحث الثاني: **اهم بنود المعاهدة والتي وقعت من قبل المفوضين في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥،** اما البحث الثالث فقد ناقش: **أثر المعاهدة على الاوضاع الفرنسية والاوروبية.**

توصلت الدراسة الى نتائج مهمة :

١- اعادت معاهدة باريس الثانية رسم الخارطة الفرنسية من جديد، وبذلك انهت جميع الجهود التي بذلها نابليون بونابرت في توسيع رقعة الخارطة الفرنسية في اوروبا والمستعمرات .

٢- فرضت المعاهدة شروط قاسية على فرنسا دفعت ثمنها الجماهير الفرنسية من خلال السياسة التي فرضتها الحكومة الفرنسية من اجل تسديد الغرامات التي فرضتها دول الحلفاء على فرنسا .

٣- تقبل الحكومة الفرنسية لشروط المعاهدة بدون قيد او شرط وذلك بسبب الاحتلال العسكري للحلفاء لأغلب اراضي فرنسا، كما وان الحكومة الجديدة شعرت بالولاء لدول الحلفاء في اعادتها الى حكم فرنسا بعد التخلص من نابليون .

الكلمات المفتاحية: نابليون، معاهدة باريس، التوازن الدولي، شومون، واترلو.

Abstract

The great French Revolution, coupled with significant events and developments, represented a clear reflection on the French and European realities, and on this basis the following events brought political and economic breakthroughs, punctuated by social and cultural events that dramatically changed the course of events, largely as a result Both internal and external conflicts, when general Napoleon Bonaparte assumed the throne of France, the European countries, foremost among them Britain and Austria, sought to change this by firmly standing up to the latter's aspirations to assert control over Europe.

The choice of the theme **" The Treaty of Paris II 20 November 1815 and its impact on the French and European situation "** is based on a set of reasons and motives, in particular, What is the nature of the general situation in Europe in the period leading up to the signing of the treaty any period between (1812 – 1815).

The first study dealt with the conditions that paved the way for the signing of the Second Paris Treaty, while the second topic was: The most important articles of the treaty signed by the commissioners on November 20, 1815. The third research discussed the impact of the treaty on the French situation and European.

The study reached a significant conclusion:

1. The restoration of the Paris II Treaty, the French map, and thus all the efforts made by Napoleon Bonaparte to expand the French map in Europe and the colonies.

2 .The treaty imposed harsh conditions on France, which were paid for by the French public through the policy imposed by the French government for the payment of fines imposed by the Allied powers on France.

3 . The French government accepts unconditionally the terms of the treaty due to the military occupation of the allies of most of the territory of France, and the new government felt loyal to the allied countries in bringing it back to the throne of France after the removal of Napoleon.

Keywords: Napoleon, Treaty of Paris, International Balance, Chaumont, Waterloo.

المقدمة

الحمدُ لله ربِ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلّ الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى اله وصحبه وسلم.

ان دراسة التاريخ الاوروبي بصفة عامة شغل الكثير من المتخصصين والمتابعين لذلك التاريخ، وان التاريخ الفرنسي يعد جزءً من ذلك التاريخ لذلك شكلت احداثه اهمية كبيرة بالنسبة للمؤرخين الذين عنوا بدراسة ذلك التاريخ من شتى جوانبه، فضلاً عن ذلك مثلت الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩، وما رافقها من احداث وتطورات كبيرة، انعكاسات واضحة على الواقع الفرنسي والاوروبي، وعلى هذا الاساس حققت الاحداث التالية تطورات سياسية واخرى اقتصادية، تخللتها احداث اجتماعية وثقافية غيرت مجرى الاحداث بشكل كبير، يعود جُل ذلك الى ما قدمته الصراعات الداخلية والخارجية على حد السواء، ابان تولي الجنرال نابليون بونابرت عرش فرنسا، لذلك سعت الدول الاوروبية وفي مقدمتها بريطانيا والنمسا الى تغير ذلك من خلال الوقوف بحزم تجاه تطلعات الاخير في فرض سيطرته على اوروبا .

إن اختيار موضوع **" معاهدة باريس الثانية ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ وأثرها على الاوضاع الفرنسية و الاوروبية "**، جاء مبنياً على مجموعة من الأسباب والدوافع يأتي في مقدمتها، ماهي طبيعة الاوضاع العامة في اوروبا في المدة التي سبقت توقيع المعاهدة اي المدة ما بين (١٨١٢ – ١٨١٥)، ان الحقيقة المهمة التي حاولت الدراسة بيناها، ان معاهدة باريس الثانية كانت البداية لنهاية عصر نابليون بونابرت الذي بدأ مع توليه حكومة القناصل عام ١٧٩٩ .

تهدف الدراسة الى مناقشة عدة فرضيات اذ تحاول الدراسة طرحها والاجابة عليها خلال صفحتها، وهذه الفرضيات توضيح الاشكالية الحقيقية للمعاهدة على الصعيد الفرنسي والاوروبي، ومعرفة مدى تقبل الحكومة الفرنسية لتلك المعاهدة، ثم الاجابة على مجموعة من التساؤلات كانت الحد الفاصل في تعامل الحكومات الاوروبية مع الحكومة الفرنسية، وهذه التساؤلات هي، لماذا وقعت الحكومة الفرنسية على معاهدة باريس الثانية؟

ماهي اهم بنود تلك المعاهدة؟ ماهي اهم النتائج التي افرزتها المعاهدة ؟ هل ان المعاهدة كانت شديدة على فرنسا ام فرضتها الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها فرنسا آنذاك؟.

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث رئيسة، تناول المبحث الاول: **الظروف التي مهدت لتوقيع معاهدة باريس الثانية،** في حين عرض المبحث الثاني: **اهم بنود المعاهدة والتي وقعت من قبل المفوضين في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥،** اما المبحث الثالث فقد ناقش: **أثر المعاهدة على الاوضاع الفرنسية والاوروبية .**

اولاً: الظروف التي مهدت لتوقيع معاهدة باريس الثانية :

ان عجز أطراف الصراع فرنسا من جهة، والدول المتحالفة الاربعة (بريطانيا – النمسا – روسيا – بروسيا) من جهة اخرى، من تحقيق سلام عام وتام وشامل في اوروبا ولاسيما بعد اختلاف وجهات النظر بين الجانبين في العديد من المسائل، فضلاً عن الصراعات حول مناطق النفوذ، اذ ان الدول المتحالفة وفي مقدمتهم بريطانيا والنمسا كانتا مقتنعتين بان تحقيق سلام مع نابليون بونابرت (١٧٦٩ – ١٨٢١ / ١٧٩٩ – ١٨١٥) عن طريق المفاوضات امراً في غاية الصعوبة .

ان الانتصارات التي حققتها القوات الروسية على الجيش الفرنسي في عام ١٨١٢، كانت لها نتائج مهمة تمثلت في اسراع بروسيا في الانضمام الى روسيا من اجل الاخذ بثأر الهزائم التي تعرضوا اليها على يد الجيش الفرنسي، في محاولة منهم من اجل انزال الذلة والهوان بالجيش الفرنسي نتيجة لاحتلاله للأراضي البروسية، لذلك عقدت بروسيا تحالف من روسيا في ٢٨ شباط ١٨١٣، والذي عرف بمعاهدة كاليش Treaty of Kalisch، التي اتفق فيها الطرفان على تنازل بروسيا عن جزء كبير من إقليمها البولندي إلى روسيا، مقابل وعد من روسيا بالعمل على إعادة مكانة بروسيا الى ما كانت عليه قبل هزائمها أمام نابليون، الأمر الذي فهِم منه بأن بروسيا سوف تحصل على تعويض مناسب في ارض نهر الراين وفي ساكسونيا عوضاً عن الأراضي التي تنازلت عنها، كما انضمت النمسا اليهم في ٢٧ حزيران من العام ذاته، الامر الذي دفع نابليون الى القول **" اني لست كملوك اوروبا فهؤلاء ولدوا من بيوت يمتد فيها الملك منذ قرون، فلن تزعزع الهزيمة عروشهم، اما انا فقد اعتليت العرش بحد**

السيف"[١]. وعلى هذا الاساس دخلت النمسا الحرب على فرنسا في ١٠ آب ١٨١٣، الامر الذي دفع بريطانيا الى تشكيل التحالف الدولي الرابع والذي ضم كلاً من (بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا والسويد)، وكان من اهم نتائج ذلك التحالف الانتصار على نابليون في معركة لايبزغ[٢] (Leipzig) والتي عرفت بـ(معركة الامم) في عام ١٨١٣، اذ شهدت المرحلة اللاحقة هزائم متتالية للقوات الفرنسية داخل اراضيها، الامر الذي جعل نابليون يسعى للدخول في مفاوضات عديدة مع دول الحلفاء، التي قدمت شروط عديدة في مؤتمر شاتيون سيرسين Châtillon –Surseine للمدة ما بين ٥ – ٩ شباط ١٨١٤، كان اهمها عودة فرنسا الى حدودها القديمة لعام ١٧٩١ والتي كانت عليها قبل الثورة الفرنسية، والتخلي عن كل الانتصارات التي حققها خلال المدة السابقة، مقابل ان يحتفظ نابليون بعرشه، الامر الذي رفضه نابليون بالكامل لأنه كان يفضل اقسى ويلات الحروب على الاذعان لشروط الحلفاء واعلن انه غير مستعد للتنازل عن أي ارض فرنسية[٣].

كان الهدف المعلن من تشكيل التحالفات الدولية التي قادتها بريطانيا ضد فرنسا، هو اعادتها الى حدودها القديمة ودعوة الى عقد مؤتمر دولي لتسوية المسائل الدولية المختلفة التي نشأت اثناء الحروب مع نابليون من جهة، والعمل على اعادة النظام القديم الى اوروبا من اجل الحفاظ على السلام فيها من جهة اخرى، وان الهدف الاخير يوضح فكرة ايجاد اساس مستقر للمحافظة على النظام القديم في اوروبا، فكان عام ١٨١٤ حد فاصل في المعارك مع نابليون ولاسيما بعد انتهاء المرحلة الاولى من تلك المعارك بهزيمة نابليون وتوقيع دول الحلفاء الاربعة معاهدة شامون في ٩ اذار ١٨١٤، والتي تعهدت فيها الدول على توحيد جهودها في تحالف مدته عشرون عاماً وتم الاتفاق على مواصلة الحرب من اجل اسقاط نابليون، والحيلولة دون عودته او احد افراد اسرته الى عرش فرنسا[٤]، وفي نهاية المطاف وقعت فرنسا وثيقة الاستسلام في الساعة الثانية من صباح يوم ٣١ اذار١٨١٤ وبذلك احتُلت باريس من قبل الحلفاء الذين اتفقوا مع شارل موريس دي تاليران[٥]Charles Maurice de Talleyrand، على تشكيل حكومة جديدة مؤقتة، الا انه طلب انعقاد جلسات مجلس الشيوخ لوضع دستور جديد وتعيين الحكومة الجديدة لفرنسا، لذلك اجتمع مجلس الشيوخ واصدر دستوراً جديداً وعين حكومة مؤقتة، وفي ٢ نسيان من العام ذاته اعلن مجلس الشيوخ اقالة نابليون، وعندما علم الاخير بذلك قال **" انني لست معلقاً بالعرش، لقد ولدت جندياً، انه يمكنني ان اكون مواطناً دون تذمر"**[٦]، الا انه اجبر في ٦ نيسان ١٨١٤ في التنازل عن العرش بعد ان

حاصر الحلفاء مدينة فونتينبلو[٧]، وتم نفيه الى جزيرة البا، بعد ان منحته دول الحلفاء راتباً تقاعدياً بلغ نحو (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني فرنك، لذلك بدأت المفاوضات الحكومة الفرنسية الجديدة من اجل توقيع معاهدة بين الحلفاء وفرنسا في باريس[٨] .

خلال مرحلة الصراع الاخيرة مع نابليون، اثيرت مسألة وراثة العرش الفرنسي، اذ حاول نابليون مراراً اقناع الحلفاء لتنصيب ابنه نابليون الثاني Napoleon II (١٨١١ – ١٨٣٢)على العرش تحت وصاية زوجته ماري لويز Mary Louise (١٧٩١ – ١٨٤٧)، الا ان المشكلة ظهرت على السطح وبشكل جلي بعد اختلاف وجهات نظر الحلفاء في تولي العرش الفرنسي وكان الدافع الحقيقي وراء ذلك هو المصالح الاقتصادية والتضارب الاستعماري، اذ بدى ان ابن نابليون قد يكون وريثاً للعرش الفرنسي، الا ان الحلفاء رفضوا ذلك[٩]، ثم ظهر مقترح آخر بنقل التاج الفرنسي الى الجنرال جان – بابتيست بيرنادوت [١٠] Jean – Baptist Bernadotte، اما القيصر الكسندر الاول[١١] Alexander I فلم يكن في الواقع يفضل مرشحاً على آخر، فهو تارة مع تنصيب ابن نابليون واخرى مع تنصيب دوق اورليان Duc d'Orleans لويس فيليب Louis Philippe (١٧٧٣ – ١٨٥٠) وثالثة في تعيين يوجين دي بوارنيه[١٢] Eugene de Beauharnais، اما البريطانيون فقد كانوا مع اعادة آل بوربون رغم ارتيابهم من كفاءتهم، ويبدو ان تفضيل آل بوربون قد يكون مرده الرغبة البريطانية في احباط أي محاولة من جانب القيصر الكسندر الاول لأنشاء جمهورية خاضعة لروسيا او مرتبطة بها، ومهما يكن من امر، فقد تبنى القيصر الكسندر الاول فكرة ارجاع آل بوربون بعد ان حصل على تأكيد من تاليران بان الشعب الفرنسي راغباً فيهم[١٣] .

هنالك اختلاف وتباين في وجهات النظر حول مصير العرش الفرنسي، وكان ذلك واضحاً من خلال الرسالة التي بعثها نابليون في ٢٦ شباط ١٨١٤ الى الامبراطورة ماري لويز جاء فيها **"ان الروس هم الذين ارادوا تقديم آل بوربون وتأييد قضيتهم، فكانوا بسبب ذلك موضوع سخرية الناس بهم، ولم يشأ انسان مؤازرتهم في هذا العمل، فلم يؤيدهم النمساويون الذين لا يريدون اطلاقاً الكلام في موضوع آل بوربون"** ويبدو ان نابليون كان على صواب بذلك، لان الحلفاء لم يكونوا يفكرون في اعادة آل بوربون الى عرش فرنسا، وكان كليمنس ميترنيخ

Klemens Metternich[١٤] ، راغباً في اقامة حكومة تحت الوصاية النمساوية من خلال الاشراف على ابن نابليون، الا ان تاليران ارسل مندوبه يوجين فرانسوا Eugène François بارون دي فيترول baron de Vitrolles (١٧٧٤ – ١٨٥٤)، الى الحلفاء الذين قابلوه مقابلة جافة، الا ان تاليران ظل مثابراً في قضية آل بوربون من خلال التأثير على القيصر الكسندر الاول واقناعه بان عودتهم الى عرش فرنسا هو اعتراف بالمبادئ التي يقوم عليها السلام[١٥].

في تلك الاثناء وافق مجلس الشيوخ الفرنسي على تشكيل حكومة جديدة مؤقتة برئاسة تاليران – الذي كان منفذاً لخطط نابليون وموثوقاً به، ثم اصبح خائناً له – وبذلك صار تاليران رجل فرنسا الجديد وصاحب الكلمة العليا فيها، لذلك استند الحلفاء الى اراءه في عودة الملك لويس الثامن عشر[١٦] **Louis XVIII**، الى عرش فرنسا ويكون بذلك تطبيقاً لمبدأ الشرعية[١٧]، فضلاً عما سبق ان تاليران كان مدركاً بان المشاركة في اعادة رسم الخارطة الاوروبية من جديد لفرنسا صعباً للغاية، ولاسيما وان شروط الحلفاء تؤكد على عدم تدخل فرنسا في المفاوضات المتعلقة بالشأن الاوروبي، الا انه استغل الحالة التي كانت تعيشها الدول المتحالفة من الناحية الداخلية فضلاً عن رغبتها في المحافظة على مبدأ التوازن الدولي، في المشاركة وتخفيف الضغوط عن فرنسا[١٨].

مارس انصار الملك لويس الثامن عشر- الذي اعلن عن سياسة العودة الى نظرية الحق الالهي في حكم فرنسا على الرغم من موافقته على الدستور الجديد – اشد الاعمال ضد انصار نابليون من خلال عمليات السلب والنهب، كما مارست الكنيسة سياسة اشد قوة من خلال اعادت مزايا رجال الدين والطبقة الارستقراطية الى ما كانت عليه قبل قيام الثورة الفرنسية، كما عملت الحكومة على تخفيض الجيش الفرنسي تخفيضاً كبيراً، فضلاً عن انقاص الرقعة الجغرافية لفرنسا[١٩].

عطفاً على ما تقدم وقع الحلفاء في باريس معاهدة مع فرنسا في ٣٠ ايار١٨١٤، عرفت بمعاهدة باريس الاولى، وقعها عن ملك فرنسا رئيس الحكومة المؤقتة تاليران، وممثلو الدول الاربعة، والتي حددت اسس التعامل بين فرنسا والدول الاربعة واهم ما جاء فيها، هو اعادة فرنسا الى حدودها التي كانت عليها في ١ كانون الثاني ١٧٩٢، كما تضمنت الاعتراف بكل الترتيبات التي يتفق عليها الحلفاء بشأن الاقاليم التي تخلت عنها فرنسا وفق

النظام الذي ينجم عنه ترتيبات ليكفل التوازن الحقيقي والدائم في اوروبا، واهم تلك الترتيبات هو دمج هولندا وبلجيكا في دولة واحدة، وتقوية المملكة بمنحها مستعمرة جاوة الهولندية وذلك لثرائها مع منحها قرض مقداره مليوني جنيه استرليني، كما ضمت جنوة الى بيدمونت لتكون دولة حاجزة في شمال ايطاليا، وهذا يعني عزل فرنسا عن القارة الاوروبية، وان تسترجع النمسا كلاً من لمبارديا والبندقية، وان تستقل الولايات الالمانية على شكل اتحاد كونفدرالي وان تحتفظ بريطانيا ببعض الجزر التي استولت عليها من المستعمرات الفرنسية وهي توباجو Tobago وايل دي فرانس All de France وسانت لويس Santa Lucia وسيشيل Seychelles، وان تسترد اسبانيا من فرنسا نصيبها من جزيرة سان دومينجو San Domingo، وكان الهدف من تلك المعاهدة ولاسيما بعد ان سلخت منها العديد من المستعمرات هو اضعاف فرنسا اقتصادياً وذاتياً، كما دعت المعاهدة الى احتفاظ فرنسا بأفينيون Avignon الواقعة جنوب نهر الرون، ومونتبلبار Montebeliard، وملهوسن Milhausen الواقعة في شرق اقليم الراين الاعلى، وشامبري Chambery وانسي Annecy في سافوى Savoy، والتي احتلتها فرنسا منذ عام ١٧٩٢، اما خارج فرنسا فقد تم التعامل معها بسخاء، اذ سمح لها بالاحتفاظ بجميع مراكزها التجارية في الهند باستثناء التنازل عن بعض الحصون الى بريطانيا، كما اعاد الحلفاء اليها جزيرة جوادلوب Guadeloupe ومعظم الممتلكات الموجودة في جزيرة الهند الغربية، فضلاً عن ذلك احتفظت فرنسا ببعض المستعمرات القديمة وحق الصيد في الصين و نيوفوندلايد Newfoundland والجزيرة الانكليزية في امريكا الشمالية، وبذلك فقد احتفظت فرنسا بمساحة تقدر بنحو (١٥٠) ميلاً واكثر من (٤٥٠,٠٠٠) نسمة، لذلك يمكن القول ان الممتلكات التجارية لفرنسا لم تمس بسوء اذ ترك الحلفاء لفرنسا العديد من المواقع التجارية في مستعمراتها، وبالتوقيع على تلك المعاهدة انتهت المرحلة الاولى من الحروب مع نابليون[٢٠].

ومما تجدر الاشارة اليه، ان الدول الاربعة الموقعة على المعاهدة اضافت مادة سرية الى المعاهدة، جاء فيها " **حرمان فرنسا من المشاركة في تقرير صورة النسق الدولي، وكذلك قواعد السلوك الدولي الرامية الى تحقيق التوازن الدولي، ودعم فكرة الشرعية أي حق العروش في تقرير مصير الشعوب، في مواجهة الافكار الثورية، حق الشعوب في تقرير مصيرها** "[٢١].

وجاء في المادة الثانية والثلاثين من معاهدة باريس الاولى **" تتعهد الدول المشتركة في الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها في خلال شهرين الى فيّنا للاجتماع في مؤتمر عام لوضع التسوية التي تضمنتها نصوص هذه المعاهدة، كما يحق لفرنسا بحكم هذه المادة، ولأنها كانت في حالة سلم مع الدول بفضل معاهدة الصلح هذه، ان تشترك في وضع التسوية المزمعة "**، الا ان الحلفاء ارادوا ان يحرموها هذا الحق، فأضافوا مادة سرية اضطرت فرنسا الموافقة عليها، والتي نصت على ان يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق في وضع المبادئ والقواعد التي تقوم عليها تسوية الصلح النهائية [٢٢]. فضلاً عن ذلك، لا يجوز إجراء أي تغييرات إقليمية من جانب واحد دون موافقة الاعضاء الاخرين في التحالف أو على الأقل التشاور فيما بين الحلفاء لدراسة تلك التغيرات، مع التأكيد على المعاهدات السابقة والمقصود هنا معاهدتي شومون وباريس الاولى، وان أي صراعات تحدث في المستقبل القريب فان دول الحلفاء تجتمع لحل تلك الصراعات فيما بينهم للوصول إلى الحلول السلمية وفض الصراعات بعد اخذ العديد من القرارات او اللجوء إلى استعمال القوة لفض الصراعات التي نشأت بين اعضاء التحالف، وذلك من اجل احتواء الاضرار الكبيرة التي تنشأ من جراء ذلك الصراع[٢٣].

وعلى هذا الاساس واجه ساسة اوروبا بعد هزيمة نابليون امران، **الاول**: عقد صلح جديد مع فرنسا التي وقفت الى جانب نابليون اثناء عودته الى فرنسا في المدة المعروفة بحكومة **المائة يوم**[٢٤]، **والثاني**: تجديد التحالف الدولي للدول الكبرى على اساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك وموحد من اجل القضاء على نابليون والتخلص من الاخطار التي تهدد السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل[٢٥]، وفي ٣ كانون الثاني ١٨١٥[٢٦]، وقعت النمسا وبريطانيا وفرنسا معاهدة سرية لمواجهة مطالب روسيا وبروسيا، فكانت تلك الخطوة بمثابة انذار موجه إلى الكسندر الاول، الذي تراجع مع بروسيا وخففا من مطالبهم في الحفاظ على مبدأ التوازن الدولي، هذا الاجراء سرع من حسم الأزمة، لذلك عززت الدبلوماسية السرية مع المساومة الموقف الدولي لمعالجة الازمة الراهنة ومنع حدوث حرب جديدة بين الحلفاء[٢٧]، وفي ٤ كانون الثاني من العام ذاته كتب تاليران الى الملك لويس الثامن عشر رسالة اوضح فيها توقع معاهدة مع النمسا وبريطانيا وهو يشعر بالفرح لتمكنه من تحطيم التحالف الاوروبي الموجه ضد فرنسا[٢٨].

كان التحديد الاكثر وضوحاً يتمثل في فكرة المؤتمرات الدورية حيث يمكن للحكومات الاربعة ان تتبادل فيها وجهات النظر حول كل المسائل ولا شك ان هذا كان يمثل منهجاً دبلوماسياً جديداً يمكنه ان يسهل الوفاق بين الحكومات بدلاً من الاكتفاء بتبادل المذكرات، اذ يكون لرجال الدولة الدور الاكبر في تخاذ القرارات من خلال تبادل وجهات النظر، وهذا كان ملقى بالدرجة الاساسية على الكسندر الاول بفضل مقترحاته والخدمة التي قدمتها روسيا للتحالف بفضل قوة جيشها، الى جانب دور بريطانيا الدبلوماسي في المسألة[٢٩]، وحقيقة الامر ان بروسيا طالبت بالحصول على مقاطعتي الالزاس واللورين[٣٠] Alsace – Lorraine، الا ان الحلفاء رفضوا ذلك، واكدوا على مسالة الاعتدال من خلال تثبيت الملكية الفرنسية العائدة والاحتفاظ بالتوازن الدولي[٣١] .

ان الاسباب التي دفعت الحلفاء الى اختيار فينّا مكاناً لعقد مؤتمر جديد، هو تطبيق ما تم الاتفاق عليه مسبقاً في عقد مؤتمرات دورية بصفة دولية، فضلاً عن وقوع فينّا في وسط الدول الاوربية والرغبة في تعويض النمسا معنوياً عما الحقه بها نابليون من هزائم وما سلبه من هيبتها ونفوذها السياسي واقتطاع اراضيها[٣٢]، واعترافاً بالدور الكبير الذي قدمته النمسا في اسقاط نابليون وكونها تمثل واحدة من اعرق الاسر الاوروبية الحاكمة الـ هابسبرغ[٣٣] Habsburg، فضلاً عن ذلك كان بمثابة ثناء وتقدير للجهود التي ابداها ميترنيخ وما اظهره من موهبه دبلوماسية واجتماعية اثناء قيامه بدور الدليل لسير المندوبين في المؤتمر[٣٤].

وفي الوقت الذي كان فيه الحلفاء يعقدون اجتماعاتهم في فيّنا وصلت الى مسامعهم انباء عن هروب نابليون[٣٥] من جزيرة البا، في ٢٦ شباط ١٨١٥ ووصوله الى في باريس في ٢٠ اذار ١٨١٥، بعد ان انظمت حوله الجماهير الفرنسية والجيش، والتي كانت تقف ضد سياسة لويس الثامن عشر التي تمثل روح الاستسلام، لذلك صعق الحلفاء من تلك الانباء وبدوءا بتشكيل جيوشهم للقضاء على نابليون الذي حاول الوقوف بوجههم واصر على مهاجمة الحلفاء، الا انه فشل في تحقيق النصر عليهم [٣٦].

خلال المد ما بين نهاية عام ١٨١٤ وبداية عام ١٨١٥، اجتمعت القوى الأوروبية في فيّنا[٣٧]، من اجل معالجة أول أزمة دولية، ولاسيما بعد احتلال روسيا لبولندا ومطالبة بروسيا بساكسونيا، اذ دعم القيصر الكسندر الاول تصميم بروسيا في السيطرة على ساكسونيا واكد : **"يوجد مئتان ألف رجل في دوقية وارسو دعهم يخرجونني إذا**

استطاعوا"[٣٨]، وعلى هذا الاساس كان المحفل الاوروبي المنعقد في فيّنا، عبارة عن مجموعة من الأعمال غير الرسمية في كثير من جوانبه، كما وانها وثيقة مطولة ومفصلة غطت أكثر من مائة إقليم، الا ان القواعد والمبادئ التي تمخضت عنه كانت مؤثرة جداً اذ وافقت عليها القوى الأوروبية الكبرى (بريطانيا، النمسا، روسيا، بروسيا) ثم فرنسا في وقت لاحق، اذ ان بريطانيا كانت تُعد القوة المهيمنة على القارة من حيث الثروة والموارد الفعلية، في حين أن روسيا حاولت جاهدة ان تؤدي دوراً كبيراً في مرحلة ما بعد نابليون من خلال النظام السياسي الذي يقوده القيصر الكسندر الاول، على الرغم من أن النمسا كانت منافسة قوية له في الكثير من مناطق النفوذ ولا سيما في الولايات الألمانية وبولندا، بعد الجهود الكبيرة التي بذلها وزير خارجيتها ميترنيخ الذي عّد صانع السلام الاول ومهندسه، اما بروسيا فقد ادى كارل اوغست هاردنبيرج Karl August Hardenburg (١٧٥٠ – ١٨٢٢)، دورًا هامًا في الحفاظ على الولايات الالمانية وجعل بروسيا ذات المركز الفعال والمؤثر في تلك الولايات، اما تاليران فقد بذل جهوداً كبيرة في ضم فرنسا الى المحفل الاوروبي ولاسيما بعد ان وقع وثيقة خلع نابليون عن عرش فرنسا[٣٩]، وقد نجح روبرت ستيوارت الكونت كاستلري[٤٠] Robert Stewart Visconti Castlereagh على وجه الخصوص في إقناع الآخرين في المؤتمر ولأول مرة ان أعلن الحرب يكون على شخص بدلاً من النظام السياسي الأوسع الذي قاده هذا الشخص[٤١] .

وقع الحلفاء معاهدة جديدة في ١٨ آذار ١٨١٥ فيما بينهم، تؤكد تحالفهم من جديد لدحر نابليون، حيث اتفقوا على المساهمة (١٥٠,٠٠٠) الف مقاتل من كل دولة، اما بريطانيا فقد تعهدت بدفع خمسة ملايين جنيه استرليني دعماً للمجهود الحربي، ثم بادروا الى حسم ما تبقى من المسائل المعلقة ليصدروا قرارات مصيرية في فيّنا للتسوية الإقليمية النهائية او ما يعرف بمعاهدة مؤتمر فيّنا في ٩ حزيران ١٨١٥ حتى يتفرغوا للحرب ضد نابليون، اذ دارت معركة واترلو[٤٢] Waterloo في ١٨ حزيران ١٨١٥، والتي قادت نابليون الى منفاه الاخير في جزيرة سانت هيلانه[٤٣] St. Helena[٤٤].

كانت هزيمة نابليون في معركة واترلو بمثابة الخطوة التالية، عندما بدأ الحلفاء مشاوراتهم من اجل عقد معاهدة جديدة مع الحكومة الفرنسية في باريس، وتحديد مخاطر نابليون بصفة نهائية، كما وأعرب الحلفاء عن مخاوف

أكثر عمومية حول الثورة والمبادئ الثورية نفسها التي أيدت نابليون في حروبه، علاوة على ذلك، تعهد الحلفاء على تجديد اجتماعاتهم في فترات محددة، لغرض التشاور من اجل المحافظة على مصالحهم المشتركة ولتعزيز الرخاء والحفاظ على سلام[٤٥].

وفي فرنسا، يبدو ان جهود آرثر وليسلي دوق ولنجتون[٤٦] Arthur Wellesley, Duke of Wellington الذي حل محل كاستلري في رئاسة الوفد البريطاني في المؤتمر يسندها ميترنيخ، قد افلحت في عودة الـ بوربون الى سدة الحكم مرة اخرى، حيث عاد الملك لويس الثامن عشر الى فرنسا في ٨ تموز ١٨١٥، اما فيما يخص عقد السلام مع فرنسا، فيبدو ان مشروع كاستلري الذي اقترح ارجاع حدود فرنسا لعام ١٧٩٠، واعادة الكنوز الفنية، قد جرى تأكيده كأساس للتفاوض من اجل المعاهدة الجديدة مع فرنسا[٤٧] .

عطفاً على ما تقدم رأت الدول المتحالفة ان من الضروري تجديد اسس الاتحاد فيما بينها من اجل القيام بعمل مشترك، الهدف منه مواجه الافكار التي تهدد السلام العام من جانب فرنسا في المستقبل، ومن ثم المحافظة على التسوية النهائية التي تمت في فيّنا ولعدم تعكير جو السلم في اوروبا من جديد، لذلك بدأ الحلفاء مباحثاتهم لتوقيع معاهدة جديدة مع فرنسا، والتي عدت الاساس العملي الذي قام عليه نظام الاتحاد الاوروبي في السنوات اللاحقة، واتفق الجميع على مبدأين اساسين في التوقيع على المعاهدة وهي تقديم عدد معين من المقاتلين لمساعدة اي عضو من الاعضاء في حال ان تعرض للهجوم، وعقد اجتماعات دورية للحفاظ على مصالح والسلم لدول الاعضاء[٤٨]، فضلاً عن اللجوء الى القوة العسكرية لمواجهة ذلك من خلال عقد تحالف عرف بالتحالف الرباعي في ٢٠ تشرين الاول ١٨١٥، الذي يكون مدته عشرون عاماً[٤٩]. وبذلك تكون جميع تلك المقدمات الاسس التي سار عليها الحلفاء في تعاملهم مع فرنسا خلال توقع معاهدة باريس الثانية في وقت لاحق من العام ذاته .

ثانياً: بنود معاهدة باريس الثانية ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ :

تعد معاهدة باريس الموقعة بين دول الحلفاء الاربعة بشكل اساسي وفرنسا في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ واحدة من المعاهدات الرئيسة التي غيرت الكثير من مجريات التاريخ الاوروبي وذلك بسبب دوافع كثيرة يأتي في

مقدمتها اعادة بناء الخارطة الاوروبية والفرنسية على حد السواء من جديد، فضلاً عن ان المعاهدة من حيث الشكل والمضمون تعد محفلاً دبلوماسياً وافقت عليه معظم الدول الاوروبية .

وبياناً على ذلك، تضافرت جهود الدول المتحالفة التي انتصرت جيوشها وقررت الحفاظ على اوروبا من التداعيات التي تهددها من جراء اعتداء الإمبراطور نابليون بونابرت والنظام الثوري الذي اقيم في فرنسا عليها، اذ رأت الدولة المتحالفة الاربعة مع ملك فرنسا لويس الثامن عشر، الرغبة الثابتة في ارجاع الشرعية واصدار دستور جديد وتوطيد نظام الحكم السليم في فرنسا فضلاً عن تصحيح العلاقات الفرنسية مع جيرانها بثقة متبادلة بعد ان اثارت الاعمال التي قام بها الامبراطور نابليون الريبة لدى جيران فرنسا، وعلى هذا الاساس اقتنعت الدول المتحالفة ان تحقيق ذلك الهدف لا يكون الا بتسوية شاملة تضمن لهم اعادة فرنسا الى سابق عهدها من خلال اعادة الشرعية والنظام اليها وبضمان ثابت لا يسمح بعودة الامبراطور نابليون الى السلطة، اذ اخذت الدول المتحالفة بنظر الاعتبار الاتفاق مع ملك فرنسا لتحقيق ذلك، مؤكدين في الوقت ذاته ان التعويض المستحق على فرنسا ينبغي ان لا يكون على كل الاراضي او الاموال ومن غير الاعتداء على المصالح الفرنسية الاساسية وسوف يكون من المناسب الجمع بين الاتجاهين على النحو الذي يجنبها اي عوائق قد تحصل في المستقبل وهذا ما اعتمده ملك فرنسا في موافقته على بنود المعاهدة، لذلك ومن اجل تحقيق ذلك الهدف عين ملك فرنسا وملوك واباطرة الدول المتحالفة مفوضين مطلقي الصلاحية من اجل التفاوض وتوقيع على المعاهدة بشكلها النهائي[٥٠]، ومن الجدير بالإشارة اليه ان تاليران رفض التوقيع على المعاهدة، الا ان وزير الخارجية ارمان – امانؤيل دوق رشيليو[٥١] - Armand Emmanuel Duc de Richelieu وقعها محتجاً عليها بعدما صاح **" لقد لوثت شرفي"**[٥٢].

تضمن وفد الدول المشاركة في المعاهدة كلاً من: عن فرنسا، ارمان – امانؤيل دوق رشيليو، وعن بريطانيا الكونت كاستلري، ودوق ولنجتون، وعن روسيا، الكسندر الاول مع بعض المستشارين والوزراء، وعن النمسا، كلمنت وينسيسلاس [٥٣] Clement – Wenceslas وميترنيخ، وعن بروسيا، هنريج فون فيزنبيرغ [٥٤] Heinrich von Wessenberg [٥٥]. وبعد تبادل الآراء والمقترحات تم التوصل الى البنود الاتية :

أ – المعاهدة الاساسية :

المادة الاولى: ان حدود فرنسا تعود الى ما كانت عليه في عام ١٧٩٠، سوى بعض التعديلات الحاصلة على الحدود الشمالية[٥٦]. اذ عني الحلفاء بتقوية الحدود الشمالية والشرقية مع فرنسا وذلك لان الجوانب الاخرى كانت محاطة بالبحار وسلسلة جبال البرانس[٥٧]، وهي على النحو الاتي:

١. يبقى خط الترسيم كما كان مثبتاً في معاهدة باريس الاولى الموقعة في ٣٠ ايار ١٨١٤، اي من خط كويفرين Quievrain، ويستمر الى الحدود القديمة للأقاليم البلجيكية، بتجاه اسقفية لييج السابقة Liege ودوقية بويلون Duchy of Bouillo ، ثم البقاء على الاراضي المحصورة بين فليبفيل Phillippeville ومارينبورغ Marienbourg ، فضلاً عن الاماكن العائدة لها وكذلك كل دوقية بويلون خارج حدود فرنسا، وابتدأً من فليرVillers بالقرب من اورفال Orval على حدود مقاطعة اردين Ardennes ودوقية لكسمبورغ الكبيرة Duchy of Luxembourg حتى بيرل Perle على الطريق المؤدي من ثيونفيل Thionville الى ترفس Treves، اذا سيبقى هذا الخط وفق معاهدة باريس الاولى، ومن بيرل سوف يمر لونسدورف Lanensdorff وشارلدورف Schardorff وندرفايلنخ Niederveiling وبلوايلر Pelweiler ، اذ ان كل تلك المناطق ستبقى مع ضواحيها تابعة لفرنسا حتى هوفر Houvre ، ويستمر الخط من الحدود القديمة لبلاد ساربروك Sarrebruck ، تاركين سارلويس Sarrelouis والسار Sarre، مع كل الاماكن الواقعة على يمين الخط المعين وضواحيها خارج حدود فرنسا، وان حدود بلد ساربروك سيكون خط الترسيم ذاته حيث يفصل فعلياً عن بروسيا اقاليم موزا Moselle والراين السفلي Lower Rhine حتى نهر لوتر Lauter ثم يستمر محاذياً للحدود مصبه في نهر الراين وان كل الاراضي على الضفة اليسرى من نهر لوتر بما فيها موضع لاندو Landau، تكون من حصة بروسيا، مع ذلك فان مدينة فيسنبورغ Weissenbourg الواقعة على النهر تكون لفرنسا، فضلاً عن الخط الواقع على الضفة اليسرى لنهر الراين، وسيحدد بدقة من مفوضين مختصين يكلفون بالترسيم .

٢. ابتدأً من مصب نهر لوتر بمحاذات مديريات الراين العليا والسفلى Lower - Upper Rhine ودوبس Doubsوجورا Jura حتى مقاطعة دي فاود de Vaud تبقى الحدود كما ثبتت في معاهدة باريس الاولى وان خط الراين يشكل خط الترسيم بين فرنسا والولايات الالمانية ولكن ملكية الجزر ستحدد على وفق المستطاع بمرور الزمن وسوف يتم تعيين مفوضين من جميع الاطراف بموجب تعاقدات الاطراف جميعاً في غضون ثلاثة اشهر لإجراء الاستطلاع المذكور وان منتصف الجسر بين ستراسبورغ Strasbourg وكيل Kehl سيعودان الى فرنسا والمنتصف الاخر سيعود الى دوقية بادن الكبرى Grand - Duchy de Baden .

٣. ولأجل توطيد الاتصال المباشر بين مدينتي جنيف وسويسرا، فأن جزء من بلاد جيكس Gex التي يحدها من الشرق بحيرة ليمان Leman ومن الجنوب اراض مقاطعة جنيف Geneva ومن الشمال اراض مقاطعة دي فاود ومن الغرب مجرى نهر فيرسوا Versoix ، وكذلك الخط الذي يحيط ببلدية كولكس– بوسي وميرن Collex-Bossy, and Meyrin ، تمنح الى الاتحاد السويسري حيث يلتقي في مقاطعة جنيف، وان خط الجمارك الفرنسية سوف يثبت في غرب مدينة جورا، حيث تكون بلاد جيكس كلها خارج ذلك الخط الحدودي، تاركاً بلدية فرنيه Ferney لفرنسا.

٤. ومن حدود مقاطعة جنيف حتى البحر الابيض المتوسط سوف يكون خط الترسيم الذي فصل في عام ١٧٩٠ فرنسا عن سافوا Savoy وكاونتيه County ونيس Nice، وان العلاقات التي اقامتها معاهدة باريس الاولى بين فرنسا وامارة موناكو Monaco ستتوقف الى الابد، وكذلك الحال بالنسبة الى العلاقات ذاتها التي نشأت بين امارة موناكو ومملكة سردينيا .

٥. ان كل الاراضي والمناطق التي حددت في المعاهدة ستبقى جميعها لفرنسا حسبما حددت في المادة السابقة .

٦. ان الاطراف المتعاقدة سيعينون في غضون ثلاثة اشهر بعد توقيع على المعاهدة مفوضين لتنظيم كل ما يخص ترسيم حدود البلدان من هذا الطريق او ذاك وحالما ينتهي عمل هؤلاء المفوضين سوف يتم اعداد خرائط وتوضع على اعمدة اشارات الحدود لتحقيق من الحدود المعنية، الخارطة [٥٨] ادناه توضح المناطق التي تم

الاتفاق عليها وفق المادة الاولى من المعاهدة الاساسية، وهذه المناطق متواجد ما بين جنوب وشمال شرق فرنسا، وهي باللونين الازرق والاحمر، اما اللون الاصفر فهو خط الحدود ما بين فرنسا ودوقية بادن الكبرى، فضلاً عن ذلك تعد هذه الخطوط حدود تواجد قوات الحلفاء، وهذا ما سيتم تناوله في الاتفاقية العسكرية .

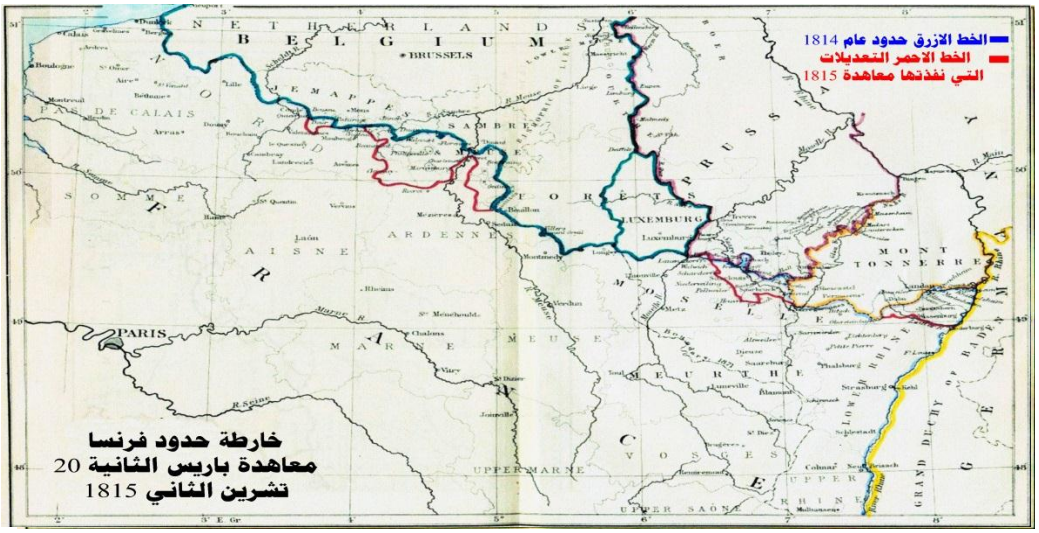

المادة الثانية: ان الحصون والأماكن والمقاطعات التي حددت بموجب المادة السابقة لم تعد من الآن جزءاً من الأراضي الفرنسية، اذ اصبحت تحت تصرف دول الحلفاء، وتكون ضمن المادة التاسعة من الاتفاقية العسكرية المرفقة بهذه المعاهدة ؛ اذ يتخلى ملك فرنسا عنه وعن ورثته وخلفائه إلى الأبد، حقوق السيادة والملكية، التي مارسها في الحصون والأماكن والمقاطعات المذكورة في المادة الاولى من المعاهدة .

المادة الثالثة: ان التحصينات في منطقة هوندينغون Huninguen، الواقعة شمال شرق فرنسا، كانت دائماً مصدر قلق لمدينة بال Bale ، لذلك اتفقت الأطراف المتعاقدة ، لتقديم ضمان للاتحاد السويسري من اجل ازالة تحصينات منطقة هوندينغون، وان الحكومة الفرنسية تلتزم بهذا الصدد ووفق هذا الاعتبار ان لا تقيم في أي وقت أي تحصينات اخرى او تعويضها بقلاع اخرى على مسافة أقل من ذلك ثلاثة فراسخ عن مدينة بازل Basle، وبالتالي فأن حيادية سويسرا سوف تمتد لتشمل الإقليم الواقع إلى الشمال من خط يحسب من أوجين Ugine بما في ذلك المدينة التي تضمها، إلى منتصف بحيرة أنسي Annecy ماراً بفافيرج Faverge وصولاً الى ليشيرين Lecheraine ، ومن هناك حيث يمر الى بحيرة بورجيه Bourget حتى الرون Rhone ، وبطريقة مماثلة التي امتد فيه الخط إلى مقاطعات شابليه Chablais وفاوسيني Faucigny الواقعتين جنوب شرق فرنسا.

المادة الرابعة: ان الغرامة المالية التي ستقدمها فرنسا للدول المتحالفة قد حددت بنحو سبعمائة مليون فرنك، وان طريقة وشروط وضمانات تسديدها سوف تنظم بموجب اتفاقية خاصة والتي تكون بذات القوة القانونية والاهمية اذ تم ادراجها في المعاهدة، على ان ينفق منها (١٣٧) مليون فرنك من اجل بناء القلاع والحصون لمراقبة الحدود الفرنسية، وعلى ان يدفع منها (٦٠) مليون فرنك كتعويض مباشر لهولندا .

المادة الخامسة: ان حالة عدم الارتياح والقلق التي ظهرت بعد الكثير من الهزات العنيفة، ولاسيما بعد الكارثة الأخيرة التي حلت في فرنسا وبغض النظر عن نوايا الحسنة التي قدمها ملك فرنسا والمزايا التي منحها الدستور لكافة رعاياه اوجبت الضرورة لضمان أمن الدول المجاورة ، واخذ بعض تدابير الاحتياطية والضمانات المؤقتة، لذا حكم بضرورة اشغال ولمدة زمنية محددة من قبل قوات الدول المتحالفة للمواقع العسكرية المتواجدة على طول الحدود الفرنسية مع مراعاة بأن الاحتلال لا يمس بأي شكل من الأشكال سيادة ملك فرنسا وممتلكاته كما اقرت بذلك بنود المعاهدة . وقد تقرر ان لا يتجاوز عدد القوات بـنحو(١٥٠,٠٠٠) الف مقاتل، على ان يتم ترشيح القائد الأعلى للجيش من قبل الدول المتحالفة، وسيشغل الجيش الخط الواقع ما بين فالنسيان Valenciennes الواقعة شمال فرنسا، وحتى راس جسر فورت–لويس Fort– Louis الواقعة شمال شرق فرنسا، ويقع على عاتق الحكومة الفرنسية تموين الجيش، وسيتم تنظيم اتفاقية خاصة بذلك وان هذه الاتفاقية يكون لها ذات القوة القانونية والتأثير، كما انها تنظم أيضا علاقات جيش الاحتلال مع السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية . فضلاً عن ذلك تضمنت المادة الحد الاقصى لهذا الاحتلال العسكري بخمس سنوات . وقد ينتهي قبل هذه الفترة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، بعد مشاورات وتدارس للموقف بين دول الحلفاء وملك فرنسا في التقدم الحاصل في توطيد النظام والسلام في عموم فرنسا ، ولكن مهما كان نتيجة هذه المداولات، فإن جميع الحصون والمواقع التي تشغلها قوات الحلفاء يجب ان تسلم بعد انقضاء مدة الخمس سنوات، وأن يتم إجلاؤها دون مزيد من التأخير الى ملك فرنسا .

المادة السادسة: ان قوات دول الحلفاء والتي لا تشكل جزءا من جيش الاحتلال، ستقوم بإخلاء الأراضي الفرنسية خلال المدة المحددة بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية العسكرية الملحقة بهذه المعاهدة .

المادة السابعة: ان جميع الدول التي تم تغير سيادتها بفضل المعاهدة الحالية، ووفقاً للتسويات التي سيتم الاتفاق عليها مع المواطنين المحليين والاجانب وبعد مضي ستة سنوات ابتداً من تاريخ تبادل التصديقات على المعاهدة من حقهم اعادة ممتلكاتهم، ثم نقلها الى أي بلد يودون الاقامة فيه .

المادة الثامنة : ان كل الاحكام الواردة في معاهدة باريس الاولى، الخاصة بالدول المتنازلة بموجب المعاهدة الحالية ان يطبقوا ايضاً ذلك على مختلف الاراضي والمناطق المشمولة بمعاهدة باريس الثانية .

المادة التاسعة: ان مفوضي الدول المتعاقدة سوف يقدمون مختلف المطالبات الناشئة عن عدم تنفيذ بعض مواد معاهدة باريس الاولى، فضلاً عن المواد الإضافية للمعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا، ورغبة منها في جعل الشروط أكثر فعالية من خلال اتفاقيتين مستقلتين، ومواصلة السعي الحثيث مع جميع الاطراف لتنفيذ الكامل للبنود المذكورة اعلاه وان الاتفاقيتين، سيكونان لهما ذات القوة والتأثير .

المادة العاشرة: يجب إعادة جميع الأسرى والرهائن الذين تم نقلهم خلال الحروب الاخيرة، وفي أقصر وقت ممكن، وينطبق الأمر ذاته على جميع السجناء الذين القي القبض عليهم بعد توقيع معاهدة باريس الاولى .

المادة الحادية عشر: ان معاهدة باريس الاولى والمرسوم النهائي لمؤتمر فينّا الموقع في حزيران ١٨١٥، يقران ويلتزمان بكل الفقرات التي لم يجري عليها تغيير بموجب البنود الواردة في المعاهدة الحالية .

المادة الثانية عشر: ان المعاهدة الحالية مع الاتفاقيات التي ستلحق بها سيتم المصادقة عليها بمرسوم واحد وسوف يتم تبادل التصديقات في غضون شهرين او في وقت اقل ان امكن ذلك، واثباتاً لما تقدم سوف يوقع على البنود المفوضين مطلقو الصلاحية المعينين بأختامهم الخاصة، وقعت البنود في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥، عن فرنسا رشيليو، عن النمسا ميترنيخ، عن بروسيا هنريج فون فيزنبيرغ[٥٩]، الى جانب ما تقدم شكل الحلفاء لجنة من سفراء بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا في فرنسا، لمراقبة سياسة الحكومة الفرنسية والتعاون معها لتهدئة الاحوال فيها[٦٠].

حقيقة الامر وبعد الاطلاع على بنود المعاهدة وشروطها الاساسية تبين ان الموقعين عليها بصفة رسمية ونهائية هم كلاً من ميترنيخ و فيزنبيرغ عن الحلفاء ورشيليو عن فرنسا، وهذا يحمل في طياته الكثير من التساؤلات التي يصعب ايجاد الاجوبة الحقيقة والشافية لها، اذا ما علمنا ان جميع المشاركين في اجتماعات تلك المعاهدة كانوا موافقين على جميع تلك البنود التي تضمنتها المعاهدة، والمقصود هنا ممثلي روسيا وبريطانيا، الذين غابت اسمائهم في التوقيع النهائي للمعاهدة، الا انه يمكن القول بان الحلفاء اكتفوا بمثلي النمسا وبروسيا عنهم في التصديق على بنود المعاهدة، على الرغم من ان ممثلي بريطانيا وقعوا بعض تلك البنود ولاسيما البنود الخاصة بشأن البريطاني في اوروبا والمستعمرات منفردةً مع فرنسا .

استكملاً لما تم الاتفاق عليه بين الحلفاء وفرنسا، اضيفت الى المعاهدة العديد من البنود الاضافية كانت جزءً لا يتجزأ من بنود الاساسية للمعاهدة اذ وقعت في ذات والوقت وبذات الاختام والاشخاص، وابرز تلك البنود البند الخاص بتجارة الرقيق، اذ بينت فيه الدول المتعاهدة رغبتها الحقيقية في تنفيذ الاجراءات التي تم اتخذها في مؤتمر فيّنا، والتي تخص الإلغاء التام والشامل لتجارة الرقيق وبشكل كامل ومنعت في كل دولها القيام بتلك التجارة وكذلك الحال بالنسبة الى جاليتها ورعاياها وتلتزم ايضاً بتوحيد جهودها لضمان النجاح النهائي لذلك المبدأ، وبناءً على ذلك أعلنوا وعلى وجه السرعة بتفويض سفرائهم في باريس ولندن لتنفيذ التدابير اللازمة لإلغاء الكامل والنهائي للتجارة الرقيق، والتي أدانتها بشدة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وقد اضيف هذا البند مع المعاهدة وسيكون له ذات القوة والتأثير، وإثباتاً لذلك ، وقع المندوبون المفوضون عليها[٦١].

الى جانب ذلك، وتنفيذاً للمادة الاضافية من معاهدة باريس الاولى، يلتزم ملك فرنسا من غير تأخير بأرسال مفوض او عدة مفوضين الى دوقية فارصوفيا Varsovie عاصمة بولندا المعروفة لاحقاً باسم واسو، نيابة عنه لتقصي وتصفية الدعاوى العالقة بين فرنسا ودوقية فارصوفيا، اذ يعترف ملك فرنسا بتبعية الدوقية الى قيصر روسيا بوصفه ملكاً على جميع الولايات الروسية وبولندا وبطلان اتفاقية بيون Bayonne، الموقعة في ٨ ايار ١٨٠٨، وإثباتاً لذلك، وقع المفوضون مطلقو الصلاحية عليه بأختامهم الخاصة، دوق ريشيليو عن فرنسا، والامير اندريه

رازموفسكي Prince Andrey Rasoumoffsky[٦٢]، وأنطونيوس كابوديستریاس[٦٣] Antonios Kapodistrias كونت كابو دستريا[٦٤] Count Capo D'Istria، عن روسيا[٦٥].

ب – الاتفاقية المالية :

تنفيذاً للمادة الرابعة من المعاهدة الاساسية الموقعة في باريس في اليوم ذاته بما يخص تسديد الغرامات المالية التي وجب على فرنسا ان تدفعها الى الدول المتحالفة، اذ ان تسديد الغرامات والذي الزم فرنسا بدفع تعويضات الى الدول المتحالفة سوف ينفذ وفق البنود الاتية وضمن الوقت المحدد وهي على الشكل الاتي[٦٦]:

المادة الاولى: يتم استيفاء مبلغ سبعمائة مليون فرنك من فرنسا وتقدم الى الدول المتحالفة، في موعدها المحدد وبحصص متساوية وفي غضون السنوات الخمسة القادمة، عن طريق السندات الصادرة من الخزانة الملكية الفرنسية وكما سيصرح بذلك من قبل الحكومة الفرنسية .

المادة الثانية: ان الخزانة الملكية الفرنسية تسلم فوراً لدول الحلفاء، خمس عشرة عقداً من (٤٦,٠٠٠,٠٠٠) مليون فرنك على ثلثين هذا المبلغ هو حصيلة المبلغ الاجمالي لـ(٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون فرنك، اذ يتم دفع الدفعة الاولى في ٣١ اذار ١٨١٦، والثاني في ٣١ تموز من العام ذاته، وهكذا بالتتابع في كل اربعة أشهر، خلال خمسة سنوات المتوالية .

من خلال المادة السابقة يتبين ان هنالك اشكالية بسيطة ما بين مبلغ الـ(٤٦) مليون فرنك والـ(٧٠٠) مليون فرنك، ولاسيما بعد ضرب مبلغ الـ (٤٦) مليون فرنك مع الـ(١٥) عقداً تبين ان المبلغ الاجمالي هو (٦٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ميلون فرنك، وان فارق الـ(١٠) ملايين فرنك لم نستطع ايجاده في المواد التالية لبنود التعويضات المالية التي وجب على الحكومة الفرنسية دفعها الى دول الحلفاء .

المادة الثالثة: لا يجب أن تكون تلك الالتزامات قابلة للتفاوض، ولكن يتم تبادلها دورياً مقابل السندات المعمولة والقابلة للتفاوض والمجهزة على الصيغة المعروفة في الاجراءات المعتادة في وزارة الخزانة الملكية.

المادة الرابعة: في الشهر الذي يسبق الاربعة اشهر التي يتم من خلالها استيفاء العقود فان هذا العقد سوف يقدم من قبل وزارة الخزانة الفرنسية بسند كامل حيث يدفع في باريس على حصص متساوية وذلك ابتدأً من اليوم الأول من اليوم الأخير من الاشهر الاربعة، وعلى هذه الشاكلة سوف يتم استبدال عقد الستة والاربعون مليون فرنك على ثلثين المستحقة في ٣١ اذار ١٨١٦، في شهر تشرين الثاني ١٨١٥ ، مقابل السندات المدفوعة لحاملها بحصص متساوية من ١ كانون الاول ١٨١٥ حتى ٣١ اذار ١٨١٦، وان عقد الستة والاربعون مليون فرنك بثلثين اثنين والمستحقين في ٣١ تموز ١٨١٦، سوف يتم استبداله في شهر اذار من العام ذاته مقابل السندات المدفوعة لحاملها على حصص متساوية منذ ١ نيسان ١٨١٦ حتى ٣١ تموز من العام ذاته، وهكذا دورياً كل أربعة أشهر على العملية ذاتها .

المادة الخامسة: لا يتم تسليم اي من السندات الكاملة في اليوم المحدد على شكل دفعة واحدة، ولكن يتم تقسيم المبلغ المستحق إلى عدة قسائم أو فواتير من الف والفين وخمسة الاف وعشرة الاف وعشرين الف فرنك، وهذه المبالغ معاً، ستشكل المبلغ الإجمالي للمبلغ المستحق لكل يوم.

المادة السادسة: إن دول الحلفاء مقتنعةً بأن مصلحتها مرتبطة بالمصلحة الفرنسية اذ ان مبلغاً كبيراً من السندات المحمولة لا يمكن ارساله فوراً ، اذ من المناسب ان يكون هناك تداول مبلغاً من خمسين مليون فرنك في هذا الوقت بالتحديد.

المادة السابعة: لا تدفع فرنسا أي فائدة عن التأخير لمدة خمس سنوات التي منحتها دول الحلفاء لتسديد مبلغ سبعمائة مليون فرنك .

المادة الثامنة: في ١ كانون الثاني ١٨١٦، سوف تسلم فرنسا الى دول الحلفاء، على سبيل ضمان المساوات في تسديد المدفوعات، من خلال سند مستحصل من الدين العام الفرنسي بقيمة سبعمائة مليون فرنك، من رأس المال المقرر بمائة واربعين مليون فرنك، وان هذا السند سوف يستعمل كتعويض لذا حصل نقص في التعويضات المالية للحكومة الفرنسية التي توضع في نهاية كل ستة اشهر التسديدات المتساوية مع استحقاقات السندات المحمولة، كما هو مذكور فيما بعد.

المادة التاسعة: ان السندات سوف تكتب بأسماء الأشخاص الذين ستحددهم دول المتحالفة؛ لكن هؤلاء الأشخاص لا يمكنهم أن يودعوا هذه المكاتبات الا وفق الحالة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة التالية . كما تحتفظ دول الحلفاء بالحق في نقل هذه المكاتبات إلى أسماء أخرى، في الحالات التي تراها ضرورية .

المادة العاشرة : يجب أن تكون وديعة هذه المكاتبات تحت وصاية أمين خزانة مسمى من قبل دول الحلفاء واخر معين من قبل الحكومة الفرنسية.

المادة الحادية عشر: يتم تشكيل لجنة مشتركة تتألف من عدد متساوٍ من الدول المتحالفة من جهة وفرنسا من جهة اخرى، ويقومون بدراسة حالة التسديدات كل ستة أشهر، ويقومون بتنظيم الرصيد وان سندات الخزانة المستوفاة سوف تثبت هذا التسديد اما السندات التي لم تدفع لحد الآن سوف يتم ادخالها في نطاق تحديدات الميزانية التالية، اما تلك التي جاء استحقاقها وقدمت ولم تدفع سوف يتم التحقيق من تأخر دفعها ومن المبلغ المسجل في المكاتبات لاستيفائه بسعر اليوم وذلك لتغطية العجز الحاصل، وحالما تتم إجراء هذه العملية، فان السندات غير المسددة سوف ترسل إلى المفوضين الفرنسيين، وسوف تحدد اللجنة المشتركة اوامر لمأموري الصرف لاستلام المبلغ المحدد بذلك، وان مأموري الصرف سوف يخولون ويلزمون بأرساله الى مفوضي الدول المتحالفة، الذين يتصرفون وفقاً لاتفاقاتهم السابقة .

المادة الثانية عشر: تلتزم فرنسا بتقديم مبلغ معين يوضع تحت تصرف مأموري الصرف ويكون متساوٍ للمبلغ الذي تم التصرف به موجب المادة السابقة، على النحو الذي يستوفي به دائماً السندات المنصوص عليها في المادة الثامنة .

المادة الثالثة عشر: تدفع فرنسا فائدة قدرها خمسة بالمائة سنوياً عن كل سنة تأخير من تاريخ استحقاق حاملي السندات، ابتدأً من يوم استحقاق السندات ويتم الدفع بموجب قانون فرنسا. **المادة الرابعة عشر:** حالما يتم تسديد ستمائة مليون فرنك الاولى من التعويضات، يوافق الحلفاء على تسريع خروج قواتهم من الاراضي الفرنسية اذا كانت هذه التسوية مناسبة للحكومة الفرنسية وفق السند المنصوص عليه في المادة الثامنة، وحتى يتم تسديد ما تبقى من مبلغ السبعمائة مليون فرنك. سوف تضطر الحكومة الفرنسية إلى تقديم الفرق ان وجد.

المادة الخامسة عشر: اذا لم تكن تلك التسويات واردة في نطاق الاتفاق مع فرنسا فان المائة مليون فرنك التي حان استحقاقها سوف تسدد كما نصت عليه المواد (٢-٣-٤-٥)، وبعد التسديد الكامل لمبلغ السبعمائة مليون فرنك فان الاكتتاب المنصوص عليه في المادة الثامنة سوف يسلم لفرنسا .

المادة السادسة عشر: تلتزم الحكومة الفرنسية بتنفيذ وبشكل مستقل عن التعويضات المالية المنصوص عليه في هذه الاتفاقية، جميع التعاقدات المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة المبرمة مع مختلف دول الحلفاء المشتركين، ولا سيما الامور التي تخص تموين وتجهيز الجيوش وتسليم ودفع السندات واوامر الصرف الصادرة عن هذه الاتفاقيات المذكورة، طالما انها لم تتم في مدة التوقيع على المعاهدة الرئيسة والاتفاق الراهن.

بعد قراءة البنود الخاصة بالتعويضات التي وجب على فرنسا دفعها الى دول الحلفاء بموجب المعاهدة الرئيسة الموقعة في باريس تبين ان هنالك صعوبات كبيرة واجهة جميع الحكومات الموقعة على المعاهدة من حيث تشكيل اللجنة المتخصصة بتنفيذ بنود التعويضات ومن حيث الوقت المخصص لكل سند مستحق في المدة ما بين توقيع المعاهدة والخمس سنوات المحددة لاستكمال التسديد الكامل للتعويضات المالية، الى جانب ذلك وجود تناقض كبير في بعض مواد تلك البنود ولاسيما ما بين المادة السابعة والمادة الثالثة عشر من حيث اعفاء الحكومة الفرنسية من اي فوائد مالية تضاف الى المبلغ الاجمالي للتعويضات .

ج – الاتفاقية العسكرية :

تنفيذاً للمادة الخامسة من المعاهدة الاساسية الموقعة في باريس في اليوم ذاته والتي تخص إشغال خط العسكري في فرنسا من قبل جيش الحلفاء[٦٧].

المادة الأولى: أن يكون تعداد الجيش (١٥٠ , ٠٠٠) الف مقاتل استناداً إلى المادة الخامسة من المعاهدة الراهنة عليهم أن يشغلوا خط الجبهة على طول الحدود الفرنسية وسيحدد ملوك التحالف قوة وصفة الوحدات التي تجهزها كل دولة وكذلك اختيار القادة الذين سيتولون قيادة تلك القطعات .

المادة الثانية: تتولى الحكومة الفرنسية أمر الجيش من إقامة وتدفئة وإضاءة وأرزاق وإعلاف وفق المعتاد، وقد اتفق أن يكون العدد الإجمالي للتموين لا يتجاوز مئة الف للجنود وخمسين الف للخيل، وسوف تسلم وفقاً للأسعار الملحقة بهذا الاتفاق، أما بالنسبة للتمويل والتجهيز والكساء واللوازم الضرورية الأخرى فان الحكومة الفرنسية سوف تتكفل بهذه النفقات بدفع مبلغ قدره خمسين مليون فرنك في السنة الواحدة يدفع نقداً من شهر لأخر، ابتدأً من ١ كانون الأول ١٨١٥ ويكون تحت تصرف المفوضين من التحالف، بيد إن الدول المتحالفة سعت بقدر المستطاع أن تقف الى جانب ملك فرنسا لذلك اتفقت أن لا يدفع في السنة الأولى سوى ثلاثين مليون فرنك من المبلغ المقرر. باستثناء التسديدات في السنوات التالية من الاستيلاء المؤقت لجيوش التحالف .

المادة الثالثة: تتعهد فرنسا بالتمويل لإدامة الاستحكامات والبنايات العسكرية والإدارات المدنية وكذلك تجهيز وتموين المرافق العسكرية بموجب المادة الخامسة من المعاهدة وتوضع تحت تصرف قوات التحالف، وان هذه الخدمات المختلفة التي سيتم تسويتها استناداً إلى المبادئ المعتمدة من الإدارات الحربية لفرنسا سوف تكون تحت تصرف القائد العام لجيش الحلفاء حيث اتفقت معه على صيغة إقرار المطالب والأعمال الكفيلة بإبعاد أي صعوبات تذكر وتنفيذ الهدف المنصوص عليه، على النحو الذي يلبي مصالح الأطراف كافة وسوف تتخذ الحكومة الفرنسية ذلك لضمان القيام بمختلف الخدمات الواردة في هذا البند والبند الذي يليه، بالتنسيق مع القائد العام لقوات التحالف.

المادة الرابعة: طبقاً للمادة الخامسة من المعاهدة الأساسية، فان خط الجبهة الذي يجب ان تشغله قوات التحالف سيمتد على طول الحدود التي تفصل المقاطعات بين اقاليم الواقعة شمال اردين Ardennes، من موزيه Meuse وموزيل Moselle ليصل الى مناطق الراين العليا والسفلى حتى داخل الاراضي الفرنسية، وقد اتفقا أيضاً على عدم تواجد قوات التحالف والقوات الفرنسية في الأراضي والمناطق[٦٨]، الواقعة ما بين مقاطعة سوم Somme الواقعة شمال فرنسا وحتى مقاطعة دوبس Doubs الواقعة شرق فرنسا .

وعلى الرغم من اشغال الحلفاء لقسم من الأراضي الفرنسية المثبتة بموجب المعاهدة الأساسية والاتفاقية الراهنة، فان ملك فرنسا سيتمكن من المحافظة – ولاسيما في المدن الواقعة في الأراضي المحتلة – على الحاميات

الفرنسية، ومع ذلك اتفق ايضاً ان يتم سحب او نقل المستلزمات الهندسية والمعدات الخاصة بالمدفعية وكذلك مواد التجهيز التي لا تعود الى الاماكن الى مواضع تراها الحكومة الفرنسية مناسبة على شرط ان تكون تلك الاماكن خارج خط الحدود الذي تشغله قوات التحالف وخارج المناطق التي اتفق ان تكون خالية من القوات الفرنسية او قوات التحالف. وفي حالة ابلاغ قائد العام لجيش التحالف ببعض المخالفات للشروط المنصوص عليها فانه سوف يوجه مخاطباته الى الحكومة الفرنسية التي تلتزم برفع هذه التجاوزات، ان المواضع المذكورة اعلاه التي كانت في هذه الفترة خالية من قوات الحلفاء، يمكن للحكومة الفرنسية ان تدخلها حالما يحكم بأنها اهلاً لذلك، وان عدد القوات التي حددت لابد ان يتم في كل الاحوال مسبقاً وذلك لتفادي أي صعوبة او تأخير .

المادة الخامسة: ان القيادة العسكرية المنتشرة في كل المديريات التي بقت محتلة من قوات التحالف ستنتسب الى القائد العام لهذه القوات، ومع ذلك اتفق ان لا تنتشر هذه القوات في الاماكن التي ستشغلها القوات الفرنسية بموجب المادة الرابعة للاتفاقية الحالية وعلى بعد الف قامة(القامة تساوي ستة اقدام) من محيط تلك الاماكن.

المادة السادسة: ان الادارة المدنية والقانونية وجباية الضرائب والرسوم بكافة انواعها سوف تبقى تحت تصرف ملك فرنسا، وكذلك سيكون تحت تصرفها العوائد الجمركية وستبقى على حالها وان قائد قوات التحالف لا يبدي أي عائق ازاء التدابير المتخذة من الموظفين الاداريين لتفادي أي تهرب من اداء الضرائب .

المادة السابعة: لمنع أي اساءت قد تؤثر على الحفاظ على الانظمة الجمركية واموال الاكساء والتجهيزات والمواد الضرورية الاخرى المخصصة للقوات المتحالفة حيث لا يمكن ادخالها الا بتقديم شهادة خاصة من الحكومة بموجب البلاغ الصادر عن القادة الضباط في مختلف الفيالق الى القائد العام لقوات التحالف والذي بدوره سوف يوجه استثناء الى الحكومة الفرنسة التي سوف تصدر اوامرها وفقاً لذلك الى موظف ادارة الجمارك.

المادة الثامنة: وبما انه من المسلم به ان ادارة الجمارك ضرورية لتوطيد النظام والسلام العام سوف تستمر بأداء واجبها كما في الماضي، في المناطق المحتلة من قوات التحالف.

المادة التاسعة: ان القوات المتحالفة باستثناء تلك التي تشكل جيش الاحتلال عليها ان تغادر الاراضي الفرنسية بعد اثني وعشرين يوماً من توقيع المعاهدة الرئيسة، وفي الاقاليم التي ينبغي التنازل عنها للحلفاء وفقاً لهذه المعاهدة وكذلك الاماكن التي سيتم تسليمها من قبل السلطات والقوات الفرنسية في فترة اقصاها عشرة ايام من تاريخ توقيع المعاهدة الراهنة، وان هذه الاماكن سوف يتم تسليمها على الحالة التي كانت عليها في العشرين من ايلول، وسيتم تعيين المفوضون لتقصي عن حالة هذه الاماكن المحتلة من القوات الفرنسية والتي يجب وفقاً للمادة الخامسة من المعاهدة الرئيسة ان تكون في عهدة الحلفاء خلال فترة محددة وان هذه المواضيع سوف تسلم ايضاً الى قوات التحالف في غضون عشرة ايام من تاريخ توقيع المعاهدة الحالية ويتم ايضاً تعيين مفوضون من جانب الحكومة الفرنسية من ناحية ومن القائد العام لقوات التحالف المخصصة للبقاء في فرنسا والتحقق من حالة هذه الاماكن من الذخائر الحربية والخرائط والخطط والنماذج وغير ذلك التي ضبطت في اللحظة التي عدت محتلة بموجب المعاهدة، وتلتزم دول التحالف بتسليم في نهاية هذا الاحتلال المؤقت كل الاماكن الواردة في المادة الخامسة من المعاهدة الاساسية على الحالة التي وجدت فيها في لحظة الاحتلال باستثناء الاضرار التي تحصل من جراء الاستعمال[٦٩] .

بعد الانتهاء من تحقيق البند الخاص يتواجد القطاعات العسكرية تم اضافة بند خاص بمطالب رعايا ملك بريطانيا المتواجدين في فرنسا، ولاسيما المطالب الخاصة في البضائع البريطانية الداخلة الى مدينة بوردو، وفق التعريفة الجمركية المعمول بها في المدينة بأمر من لويس انطونيو دوق انجيليوم Louis Antoine - Duke of Angoulême (١٧٧٤-١٨٤٤ / ١٧٧٥-١٨٢٤)، في الـ ٢٤ اذار ١٨١٤، لذ سوف تحسم وتدفع مبالغها وفق المبادئ الواردة في القرار الصادر من ملك فرنسا، وان اللجنة المشكلة بموجب المعاهدة الراهنة مكلفة بالمباشرة فوراً لتصفية الدين وتحديد فترات الدفع للوكيل المخول، وان القرار الصادر من المفوضين سينفذ مباشرة حسب صيغته وفحواه، ان هذا البند الاضافي سيكون له ذات النفوذ والقوة القانونية اذا تم دراجه نصاً في الاتفاقية[٧٠] .

د – اعلان حياد سويسرا :

اعلان موجة من باريس في ٢٠ تشرين الثاني ١٨١٥ باسم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا والبرتغال وفرنسا، لإقرار وضمان الحياد الدائم لسويسرا وعصمة اراضيها، ان قبول سويسرا بالإعلان الصادر في مؤتمر فيّنا، في٢٠ اذار١٨١٥ من قبل الدول الموقعة على المؤتمر والتي ابلغت حسب الاصول القانونية سفراء البلاطات الملكية بوثيقة تشكيل مجلس الاتحاد السويسري في ٢٧ ايار١٨١٥، والتي تؤكد على الاعلان وثيقة الاتحاد، الا ان تلك الدول ترى من المناسب تعليق توقيع الوثيقة، وذلك بسبب التغيرات التي جاءت بها الاحداث والتسويات الخاصة بالحرب والتي قد تؤثر على حدود سويسرا وكذلك التعديلات التي قد تنشأ عن الاحكام الخاصة بالأراضي المرتبطة بمصلحة حياد الاتحاد السويسري، اذ ان تلك التغيرات سوف تحدد بموجب شروط معاهدة باريس الاساسية، وان الدول الموقعة على مؤتمر فيّنا قدمت بموجب الوثيقة، الاعتراف الرسمي بالحيادية الدائمة لسويسرا وتضمن لها سلامة وعصمة اراضيها ضمن حدودها الجديدة حسبما حددت ورسمت، سواء بموجب وثيقة مؤتمر فيّنا او بموجب معاهدة باريس الحالية وعلى صيغتها النهائية، طبقاً للحكم الصادر في ٣ تشرين الثاني والمرفق طياً بالنسخة التي تنص لصالح الاتحاد السويسري زيادة جديدة بالأراضي المأخوذة من سافوا لتوسيعها وكسر العزلة الاقتصادية عن مقاطعة جنيف، وان الدول تعترف وتضمن ايضاً حيادية اقسام مقاطعة سافوا المخصصة بموجب وثيقة مؤتمر فيّنا وبموجب معاهدة باريس الحالية(٧١) .

وجاء في بروتكول ٣ تشرين الثاني ١٨١٥، **" ان فيرسوا Versix فضلاً عن قسم من بلاد جيكس Gex سوف تتنازل عنها فرنسا وتُلحق بسويسرا لتكون جزءاً من مقاطعة جنيف، وان بلدية سانت– جولين - Saint Julien من القسم الفرنسي من سافوا Savoie ايضاً ستلحق بمقاطعة جنيف، وان حياد سويسرا سوف تطال الارض الواقعة شمال الخط الحدودي الذي رسم ابتدأً من اوجين ugine بما فيه المدينة الى منتصف بحيرة أنسي ومروراً ببحيرة بورجية حتى نهر الرون، وعلى نفس المنوال يستمر الخط حتى مقاطعات شابليه وفوسيني وذلك بموجب المادة (٩٢) من الوثيقة النهائية لمؤتمر فينّا"**، ولإشراك ملك سردينيا فكتور ايمانويل الاول Victor Emmanuel I (١٧٥٩ – ١٨٢٤/ ١٨٠٢– ١٨٢١)، في تلك النسبة المنصفة من الامتيازات التي تنشأ عن

التسويات الراهنة مع فرنسا، قد اتفقوا ان قسم من سافوا الذي بقى من حصة فرنسا بموجب معاهدة باريس الاولى سوف تلحق بولايات ملك سردينيا باستثناء بلدية سانت – جولين التي ستعود الى مقاطعة جنيف، وبالتالي فان وزراء الدول المتحالفة، وظفت مساعيها لإلزام ملك سردينيا بالتنازل لمقاطعة جنيف عن بلديات شيسنة chesne الواقعة شمال فرنسا، وثونيكس Thônex الواقعة على الحدود الفرنسية – السويسرية، وبعض البلديات الاخرى اللازمة لكسر العزلة الاقتصادية عن الاراضي السويسرية، مقابل بيع جزء من مقاطعة جنيف، وهي الارض الواقعة بين طريق افيان Evian والبحيرة التي تنازل عنها ملك سردينيا بموجب الوثيقة الصادرة في ٢٩ اذار١٨١٥، وان الحكومة الفرنسية توافق على ارجاع خطوط دوائرها الجمركية الواقعة في الحدود السويسرية على جانب جبال جورا Jura الممتدة ما بين الحدود الفرنسية – السويسرية، كذلك تم لإلزام ملك سردينيا بالتراجع ايضاً من جانب سافوا، على ان لا يتجاوز على الاقل ذلك التراجع فرسخاً من الحد السويسري، ويكون خارج فورونس Voirons وسالين Salene الواقعتين جنوب شرق فرنسا، وجبال سيون Sion وفوشيه Vuache، الواقعة شرق فرنسا بالقرب من الحدود السويسرية[٧٢] .

وعلى العموم فأن ما تم تجاهله في معاهدة باريس الاولى ومؤتمر فينّا فيما يخص فرنسا تم تنفيذه في معاهدة باريس الثانية من حيث التعامل مع نابليون من جهة وفرنسا من جهة اخرى، اذ تم ابعاد نابليون الى مكان بعيد بحيث يصعب عليه العودة الى فرنسا وهذا ما سعى اليه الكثير من ساسة اوروبا، وفيما يخص فرنسا فقد فرض الحلفاء عليها شروط قاسية جدا من حيث المساحة او الاعباء المالية التي تحملتها الحكومة الفرنسية، بحيث فقدت فرنسا مساحة كبيرة من الاراضي كانت في مرحلة ما تعود اليها، وتدر لها اموال كثيرة كانت ذات نتائج كبيرة ساهمت في تقدم وتطوير الاقتصاد الفرنسي .

على ان الاعتدال في التعامل مع فرنسا وتقليل الاعباء لما كان يَجيش في صدور اعدائها ولاسيما في رغبة البروسين والنمساويين في اذلال فرنسا وتقطيع اوصالها يعود بالدرجة الاساسية الى حكومة لندن التي تعاملت مع الموقف بجملته بنوع من الحذر والدبلوماسية وذلك من اجل ان تتمكن الحكومة الفرنسية من استرجاع والحفاظ على ولاء الشعب الفرنسي[٧٣].

ثالثاً: اثر معاهدة باريس الثانية على الاوضاع الفرنسية والاوروبية :

شكلت معاهدة باريس الثانية التي فرضها الحلفاء على فرنسا في عام ١٨١٥، عباءً كبيراً على الحكومة الفرنسية وذلك من حيث الاثار التي وقعت على كاهل الحكومة والشعب في آن واحد، ولا سيما بعد ان كانت فرنسا تعيش في ظل ظروف استثنائية خلال المدة ما بين (١٧٩٩ – ١٨١٢)، أي ما بين تشكيل حكومة القناصل[٧٤] برئاسة نابليون بونابرت والحملة الفرنسية على روسيا[٧٥]، اذ اعادت تلك المعاهدة فرنسا الى الوراء خلال الحقبة التي سبقت الثورة الفرنسية الكبرى، الى جانب ذلك فان ما تحقق من نتائج نتيجة لتلك المعاهدة او ما تمخض عن اتفاق الحلفاء في مؤتمر فينّا كان عبارة عن ترابط مشترك للحالتين معاً او بمعنى اخر شيء مكمل شيء اخر، الا ان الاختلاف ما بين الجانبين تحقق من خلال التعامل مع فرنسا بشكل منفرد، أي من خلال تحجيم مساحتها الكلية والغرامات المالية .

بناءً على ذلك استندت معاهدة باريس الثانية على مزيج من التفاهمات السياسية والاقتصادية وكان هدفها بالدرجة الاولى اضفاء الشرعية الدولية على التجارة الحرة، واعادة النظام القديم بكل اشكاله مع الافادة من التجارب الدستورية التي كانت قائمة، وهذا كان يحسب لمهندس معاهدة فيّنا ميترنيخ، الذي نظر الى بريطانيا وفق اعتبار انها المفتاح الاقتصادي الرئيس في محور تلك الاتفاقيات، لذلك حاول الحلفاء تحقيق نوع من السلم الاجتماعي الداخلي لشعوب القارة الاوروبية والذي ينعكس على السلم الخارجي بين الدول، هذا السلم سيعمل على حل المشاكل الاجتماعية التي عانت منها الدول الاوروبية والتي ولدت ثورات متتالية على انظمة الحكم القديمة، لذلك ارتبط المفهوم السياسي مع المفهوم الاقتصادي من اجل خلق اسواق للعمل وتوفير حياة اجتماعية مناسبة، بعد ان عانت اغلب دول اوروبا من ازمات حقيقية جراء حروب الثورة الفرنسية ونابليون التي استمرت اكثر من خمسة وعشرون عام[٧٦].

لقد اعيد رسم خارطة اوروبا من جديد من دون ابداء أي اهتمام بتطلعات شعوبها او بحقوق العديد من الامراء الذين حرمهم نابليون بين وقت واخر، ولكن مع اهتمام ملموس بالمحافظة على توازن القوى الكبرى في اوروبا، اذ تمكنت بريطانيا من القضاء بصورة حاسمة وبإصرار كبير على منافستها، واخذت تتقدم في جميع

المؤشرات الصناعية والتجارية بفضل سيطرتها على البحار والتقدم الصناعي الحاصل فيها من خلال السيطرة على الاسواق والمستعمرات[٧٧].

ومهما يكن من امر، استطاعت الحكومة الفرنسية وبشجاعة كبيرة وبمساعدة الشعب الفرنسي بالدرجة الاساسية ان تتخلص من الضائقة المالية التي وقعت فيها من جراء الغرامات المالية التي فرضتها دول الحلفاء عليها، كما تمكنت من اقناع الحلفاء بعد ثلاث سنوات من توقيع معاهدة انسحاب جيوش الحلفاء من اراضيها، ومما لاشك فيه ان الموقف الدولي خلال تلك الحقبة قد مكن فرنسا على ان تستعيد مكانتها السياسية بين الدول بسرعة، اذ ان الموقف الدولي لم يكن ليسمح ان تبقى فرنسا تحت الاحتلال الاوروبي لفترة طويلة ولاسيما بعد ان تمكنت من دفع ما بذمتها من اعباء مالية، فضلاً عن ان وجهة النظر النمساوية والبريطانية تؤكد على اعادة فرنسا الى مكانتها القديمة كقوة اوروبية كبيرة، وهذه الوجهة تتمحور في مسالة مهمة وخطيرة في آن واحد، وهي ضرورة المحافظة على التوازن الاوروبي، ولاسيما مع بروز روسيا كقوة كبيرة قادرة على تهديد قلب اوروبا، وما قدمه الجيش الروسي في التحالف الاوروبي الموجه ضد نابليون، لذلك برزت الحاجة الماسة الى اعادة فرنسا الى الساحة الاوروبية، اذ تطلعت روسيا الى مكاسب كبيرة وفق اعتبار انها قدمت الكثير في حروبها مع نابليون، ولاسيما بعد ان حصلت على وارسو وهذا من وجهة النظر الاوروبية يعد خطراً يهدد التوازن الدولي[٧٨] .

فضلاً عن ذلك، تركت معاهدة باريس الثانية على فرنسا اثراً مهماً، اذ حاولت الحكومة الفرنسية اعادة تطبيق التجنيد الاجباري، وعلى هذا الاساس تم اختيار (٤٠,٠٠٠) الف رجل عن طريق الاقتراع من مجموع (٢٩٠,٠٠٠) الف رجل للخدمة الفعلية خلال مدة ستة سنوات، والذي انعكس بصورة فعلية خلال التدخل الفرنسي من اجل حل المشكلة الاسبانية، الا ان الحكومة الفرنسية سرعان ما عدلت قانون التجنيد وعملت على الغاء جيش الاحتياط والبقاء على الجيش النظامي بواقع ثمان سنوات خدمة فعلية، كما عملت على الغاء الحرس الوطني الذي انشأه نابليون في وقت سابق[٧٩].

وعلى الرغم من نهاية العلميات العسكرية في اعقاب معركة واترلو، وسيادة السلام في ربوع القارة الاوربية من جديد، الا ان ما نتج من خراب مادي ومعنوي بعد ربع قرن من الحروب المستمرة، اوجب اعادة النظر في

مجمل السياسات الاوروبية، اذ طالبت تلك السياسات الى اعادة ترتيب الوضع الداخلي لكل دول اوروبا التي وقفت ضد نابليون، ومحاولة الحد من اية خروقات كبيرة، مع الاخذ بنظر الاعتبار تعزيز التحالفات الاوروبية وهذا ما اتفق عليه الحلفاء بعد معاهدة باريس الثانية، وقد شهدت السنوات التي تلت الحروب تدهوراً اقتصادياً في عموم دول اوروبا، اذ ساد الكساد في الصناعة والتجارة، وانهارت الاف المصارف والشركات التجارية، وبقيت الضرائب مرتفعة مع ازدياد في البطالة، اما السكان الاوربيون، فقد كان اربعة اخماسهم يعيشون في مناطق ريفية يغلب على حياتها طابع القرون الوسطى، وكان الباقي يعيشون في مدن ذات احياء فقيرة، اذ لم يكن التحول في نمط المعيشة من مجتمع زراعي الى صناعي قد ظهر واضحاً فيها عدا بعض المدن البريطانية والبلجيكية[٨٠] . والسبب في ذلك يعود الى احتفاظ اغلب الدول الاوروبية بالطابع الزراعي اذ ان مظاهر الثورة الصناعية ما زالت غير منتشرة بين دول اوروبا واحتفاظ الحكومة البريطانية بتلك المظاهر في اراضيها .

اما مكانة روسيا على الساحة الدولية وعلاقتها مع الدول الاوربية فيبدوا انها كانت موضع ارتياب جميع القوى الاوروبية، فمع كونها عضوا في التحالف الاوروبي، الا انها في الواقع دخلته من اجل ممارسة نفوذ متزايد على الاحداث الأوروبية، وليس من باب الحاجة اليها، اذ بدى للحلفاء انه من الممكن تخلي روسيا عن ذلك النظام حالما يتوافر نظام افضل يقدم لها المزيد من الفوائد، الا ان واقع الحال والعروض والجهد الذي قدمته روسيا في حروب التحالف الدولي ضد نابليون هو الذي جعل منها قوة مؤثرة في الساحة الاوروبية، على الرغم من ارتياب الدول الاوروبية وفي ومقدمتها بريطانيا والنمسا، اذ ان حقيقة الامر جعلت منهما يقدمان الكثير من اجل ضم روسيا الى التحالف الدولي على الرغم من معرفتهم المسبقة في نوايا روسيا في القارة الاوروبية والمستعمرات، اذ ان وجهة النظر البريطانية والنمساوية تدور حول ضم روسيا الى التحالف يكون الافضل لهما من ارتماء روسيا في احضان نابليون، ولاسيما بعد المحاولات الكبيرة التي حاول من خلالها نابليون استمالة قيصر روسيا الى جانبه[٨١].

وفي بريطانيا، وعلى الرغم من انها كانت من اكبر الإمبراطوريات الاستعمارية، واعظم دولة بحرية وصناعية وتجارية في اوروبا والعالم، الا انها بدأت تواجه مشاكل فاقت في تأثيرها ما كانت تعانيه ايام حروبها مع نابليون، إذ بدت مظاهر السخط والاستياء لدى البريطانيين تظهر على شكل اعمال شغب وتمرد كرد فعل مباشر لسوء

الاوضاع الاقتصادية التي خلفتها الحروب، وعلى الرغم من ذلك كله، خرجت بريطانيا من جراء ترأسها للتحالفات الاوروبية الموجه ضد نابليون، بإمبراطورية واسعة اضافت الى مستعمراتها مساحات واسعة فضلاً عن فرض سيطرتها على مستعمراتها القديمة والتي كانت تسيطر عليها فرنسا في وقت سابق، كما وان مركزها قد اختلف عن مركز حلفائها في القارة من خلال وجود مصالح كبيرة لها خارج اوروبا، وفي الداخل حافظة حكومتها على نظامها البرلماني وحريتها المدنية، وبذلك ساهمت بنصيب رئيس في اعادة تنظيم القارة الاوروبية من جديد بعد قيام الساسة البريطانيين بتوقيع معاهدات مع كبار رجال القارة الاوروبية وتكوين تحالفات جديدة من اجل تحقيق السلم الدولي والمحافظة على مكاسبها ومصالحها الاقتصادية(٨٢).

كما ان ساسة بريطانيا كان لهم الاثر الواضح اذ كانت السنوات الثلاث التي أمضاها دوق ولنجتون في فرنسا كقائد أعلى لقوات الحلفاء تعد مرحلة مهمة في مسيرته المهنية اذ عُّد مسؤولًا عن أول عملية حفظ سلام متعددة الجنسيات في اوروبا، ذلك عمل الحلفاء من خلال قيادته المركزية على التعاون مع الحكومة الهولندية من اجل بناء القلاع الحصينة والتي تقام على طول الحدود مع فرنسا، وهذا ما اكده بروتوكول ٢١ تشرين الثاني ١٨١٥ بين دول الحلفاء من اجل بناء تحصينات في الدول المتاخمة لفرنسا، اذ اتفقت بريطانيا وهولندا على بناء تلك الحصون الحاجزة، وتم اختيار القائد ولنجتون من قبل هاتين الدولتين للإشراف على بنائها، اذ كان الدوق مسؤولاً عن (٥ , ٦) مليون جنيه إسترليني، (٢) مليون جنيه إسترليني من بريطانيا وهولندا و (٥ , ٢) مليون جنيه إسترليني من التعويضات الفرنسية، وكانت عملية مسح وتصميم وبناء التحصينات تتم من قبل المهندسين البريطانيين والهولنديين، اذ كانت تلك التحصينات جزءًا أساسيًا من الاتفاق الاوروبي بعد نهاية الحروب النابليونية(٨٣).

وبطبيعة الحال، ظل دور دوق ولنجتون المركزي طوال تلك السنوات قائداً عاماً لجيش الاحتلال، وبهذه الصفة كانت قضية حجم الجيش تلوح في الأفق ولاسيما ان الميزانية الفرنسية لا تتحمل الكثير، لقد غيّر ولنجتون موقفه واكد على إن رأيه في خفض قوات الحلفاء أفضل بكثير، وأوصي بخفض قوات الحلفاء بحلول الأسبوع الثاني من كانون الاول ١٨١٧، وكان التفاوض على قرض جديد للحكومة الفرنسية يمثل عاملاً مهماً مع التخفيف من ضرورة استعمال القوة لتقديم العون في ظل تلك الظروف، إلا أن ولنجتون أقر بتخفيض عدد الجنود بمقدار

(٣٠,٠٠٠) الف رجل، بالتناسب من كل وحدة عسكرية، وقد رافق ذلك تقديم الحكومة الفرنسية الميزانية العامة لعام ١٨١٧، وبهذه المناسبة قدم رئيس الوزراء رشيليو بيانًا أمام مجلس النواب في ١٠ شباط ١٨١٧، اوضح فيه حجم التقدم الحاصل وعدد القوات المسحوبة، على الرغم من المعارضة القوية التي لاقت قرار التخفيض ولاسيما من قبل روسيا الا ان ولنجتون مضى في تطبيق قراره، وفي النهاية نجح الدوق في تحقيق توازن بين قرار التخفيض والتعويضات ولاسيما بعد ان حصلت فرنسا على قرض جديد بقيمة (٢٦٥) مليون فرنك، كما تحقق شيء من التوازن بين مطالب الحلفاء وقدرة فرنسا على التسديد، اذا ما علمنا ان المبلغ المحدد للحلفاء خلال هذه المدة بنحو (٢٤٠)[٨٤] مليون فرنك[٨٥].

واضافت المكاسب التي حصلت عليها النمسا اعباءً جديدة، نتيجة لتطلع القوميات القابعة تحت سيطرة الإمبراطورية النمساوية للحكم الذاتي من جهة وتصميم ميترنيخ للقضاء على تلك التطلعات حفاظاً على كيان الإمبراطورية النمساوية من جهة أخرى، وعلى اية حال، عانت النمسا كغيرها من الدول الاوربية من ازمة مالية خانقة، مع هيمنة واضحة للأرستقراطية الزراعية وبقاء غالبية السكان من الفلاحين، وعلى الرغم من نجاح ميترنيخ في كبح جماح القومية عموما، الا ان السعي باتجاه هذا النجاح كان له اثره في انتهاج النمسا سياسة سليمة على المدى الطويل باستثناء ما كان يهدد امنها القومي، ومحاولة السير بالتوافق مع بروسيا لتأثير ذلك على مجمل الاوضاع في الولايات المانية، لاسيما ان الازمة المالية وتناقص عدد جيشها، والتركيبة العرقية للإمبراطورية اسهمت هي الاخرى في تعزيز النهج السلمي المعتدل[٨٦].

اما في بروسيا فان الاوضاع فيها كانت مختلفة عن باقي الدول الاوروبية التي خاضت الحروب ضد نابليون، اذ تحولت بروسيا مع مرور الوقت الى مركزاً للأفكار القومية التحررية، فضلاً عن قيام ملك بروسيا بإصلاحات عسكرية جوهرية من خلال الاحتفاظ بجيش قوي محترف مساند للسلطة، في الوقت ذاته لديه شعبية قوية لدى الجماهير البروسية، وقد ساعد في ذلك هو زيادة عدد سكان بروسيا بعد عام ١٨١٥[٨٧]، كما ان خروجها ببعض المكاسب وفرت لها عمقاً استراتيجياً ومردوداً اقتصادياً مضافاً، الا ان تلك المكاسب الاقليمية اثقلت كاهل الساسة البروسين بعد ١٨١٥، اما على صعيد السياسة الخارجية، فيبدو ان البروسين كانوا مدركين تماما لظروف

الواقع السياسي الذي تعيشه القارة الاوروبية، وتأسيساً على ذلك، فقد تمسكوا بسياسة الاعتدال والمحافظة على الوضع القائم، ومحاولة بناء علاقات جيدة مع النمسا لتضمن مساندتها في وجه أي اعتداء، اما الدول الاوربية الاخرى فيبدو ان احوالها الاقتصادية لم تكن احسن حالاً من الدول الكبرى، بل ان ما كان يحدث فيها من تطورات سياسية لم يكن في الواقع الا انعكاسا لما كان يجري في الدول الكبرى لوقوع تلك الدول كمناطق نفوذ للدول الكبرى كما هو حال الممالك الايطالية بالنسبة للنمسا، والولايات الالمانية بالنسبة للنمسا وبروسيا[٨٨].

وبذلك فان فرنسا لم تكن الوحيدة التي احتفظت بالمشاكل الاساسية بالنسبة للحلفاء ولاسيما بعد ان طوقها الحلفاء بمعاهدة وقوات عسكرية، اذ واجه الحلفاء سلسلة من المشاكل بعد عام ١٨١٥ تمثلت في الحركات القومية التي ظهرت في الولايات الالمانية والممالك الايطالية واسبانيا، لذلك كانت رغبة الحلفاء تتمثل في رؤية العناصر الملكية المعتدلة تمارس السلطة في فرنسا ودول اوروبا الاخرى[٨٩].

الخاتمة

١- اعادت معاهدة باريس الثانية رسم الخارطة الفرنسية من جديد، وبذلك انهت جميع الجهود التي بذلها نابليون بونابرت في توسيع رقعة الخارطة الفرنسية في اوروبا والمستعمرات .

٢- فرضت المعاهدة شروط قاسية على فرنسا دفعت ثمنها الجماهير الفرنسية من خلال السياسة التي فرضتها الحكومة الفرنسية من اجل تسديد الغرامات التي فرضتها دول الحلفاء على فرنسا .

٣- تقبل الحكومة الفرنسية لشروط المعاهدة بدون قيد او شرط وذلك بسبب الاحتلال العسكري للحلفاء لأغلب اراضي فرنسا، كما وان الحكومة الجديدة شعرت بالولاء لدول الحلفاء في اعادتها الى عرش فرنسا بعد التخلص من نابليون .

٤- كانت لمعاهدة باريس الأولى الموقعة في عام ١٨١٤ ومؤتمر فينّا الاثر الكبير في تعامل الحكومات الاوروبية مع فرنسا من خلال فرض شروط قاسية عليها .

٥- رفض الحكومات الاوروبية وفي مقدمتها بريطانية والنمسا التعامل مع نابليون بعد عوته وتشكيل حكومة المئة يوم، اذ عدته سالب للسلطة ولابد من التخلص منه نهائياً .

٦- كان لمبدأ التوازن الدولي الذي دعت اليه بريطانيا الاثر البارز في عودة آل بوربون الى عرش فرنسا فضلاً عن الحفاظ على ما تبقى من الاراضي الفرنسية بحوزة الحكومة الفرنسية .

٧- كان لوجود قيادة موحدة لدول الحلفاء في مواجهة فرنسا نتائج مهمة في تحقيق النصر على نابليون واخراجه من فرنسا، ولاسيما بعد ان واجهة فرنسا لوحدها التحالفات الاوروبية بقيادة بريطانيا .

٨- عانت اغلب الدول الاوروبية من تدهور في أوضاعها الاقتصادية، وذلك بسبب الاعباء المالية وارتفاع تكاليف تجهيز الجيوش اثناء الحرب مع نابليون .

الهوامش :

(١) نقلاً عن: محمد قاسم واحمد نجيب هاشم، التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٨٥ – ٨٦ ؛ محمد قاسم وحسن حسني، تاريخ القرن التاسع عشر منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط٦، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩، ص ٦٦؛ سحر احمد ناجي الدليمي، سياسة بريطانيا الخارجية تجاه فرنسا في اوربا (١٧٥٦ – ١٨١٥)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠١١، ص ٢٤٧ .

(٢) معركة لايبزغ : لايبزغ مدينة تقع في المانيا تابة لولاية ساكسونيا، وقعت فيها معركة لايبزغ الشهيرة والمعروفة باسم معركة الامم خلال المدة ما بين ١٦ – ١٩ تشرين الاول ١٨١٣، بين نابليون ودول التحالف (النمسا وروسيا وبروسيا)، انتهت بانتصار الحلفاء بعد انشقاق الساكسون الذين كانوا يقاتلون الى جانب نابليون . للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، موسوعة التأريخ الحديث (١٧٨٩ – ١٩٤٥)، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، مراجعة: محمد مظفر الادهمي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ج٢، ص٤٢ .

(3) C. A. Fyffe, History of Modern Europe 1792 - 1878, London, 1895, PP. 250 – 262 ; محمد قاسم واحمد نجيب هاشم، المصدر السابق، ص ٨٧

(٤) عمر عبد العزيز عمر و جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولة في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٩ – ٣٠ ؛

Joshua L. Moon, Wellington's two – Front War: The Peninsular Campaigns 1808 – 1814, A Dissertation submitted to the Department of History In partial fulfillment of the Requirements of the degree of Doctor of Philosophy, The Florida state University, College of arts and Sciences, 2005, P. 212 .

(٥) شارل موريس دي تاليران: (١٧٥٤ – ١٨٣٨)، رجل دولة فرنسي، ولد في باريس، أصبح أسقف أوتان (Autun) في آذار عام ١٧٨٩، تولى وزارة الخارجية للمرة الأولى من (١٧٩٧ – ١٧٩٩) والثانية من (١٧٩٩ – ١٨٠٧)، شغل منصب سفير في لندن للمدة من (١٨٣٠–١٨٣٤). للمزيد من التفاصيل انظر:

Michel Vovelle, L'Etat de la France Pendant la Révolution (1789 –1799), Paris, 1988, PP.284 – 285.

(٦) نقلاً عن: ول وايريل ديورانت، قصة الحضارة (عصر نابوليون تاريخ الحضارة الاوروبية من ١٧٨٩ الى ١٨١٥)، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، المجمع الثقافي – دار الجيل، ابو ظبي – بيروت، ٢٠٠٢، الكتاب الخامس، مج ١١، ص ٥٦ – ٥٧ .

(٧) مدينة فونتينبلو: مدينة تقع وسط باريس، وقعت فيها معاهدة بين نابليون والحلفاء في ١١ نيسان ١٨١٤، اهم ما جاء فيها: ان يتخلى نابليون بالأصالة عن نفسه وورثته كل الحقوق في الاراضي الفرنسية، يحتفظ نابليون وزوجته ماري لويز بألقابهما وراتبهما طول حياتهم، كذلك ينطبق الحال على جميع افراد عائلته، تصبح جزيرة البا والتي اختارها بنفسه مقراً له طول حياته، يمنح راتباً تقاعدياً مقداره مليوني فرنك يقسم بينه وبين الإمبراطورة ماري. للمزيد من التفاصيل ينظر: ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، ص ٥٩ ؛

M.A. Arnault and L.F. Panckoucke, Life and Campaigns of Napoleon Bonaparte, Philadelphia,

Vol. I, D.N, P . 146 .

(8) Martin Evans and Emmanuel Godin, France since 1815, Second Edition, London and New york,2014, p. 16 .

(٩) أ. ج. جرانت و هارولد تمبرلي، اوروبا في القرنيين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ – ١٩٥٠)، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة: احمد عزت عبدالكريم، ط٦، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، د.ت ، ص٢٦٥؛ عبدالمنعم ابراهيم الدسوقي الجميعي، العالم الاوربي في التاريخ الحديث والمعاصر من عصر النهضة الى عصر البيروسترويكا، الجبلاوي، مصر، ١٩٩١، ص ١٢٧ .

(١٠) جان – بابتيست بيرنادوت: (١٧٦٣ - ١٨٤٤)، جنرال فرنسي، ولد في مدينة بآو الفرنسية، عين وزيراً للحربية عام ١٧٩٩، بعد وفاة ولي عهد السويد انتخب الوريث الشرعي من قبل الحزب الموالي لفرنسا في البرلمان السويدي في آب ١٨١٠، اعتلى العرش عام ١٨١٨ باسم الملك تشارل الرابع عشر، حث السويد على توقيع اتفاقية مع بريطانيا وروسيا وذلك لقاء إرسال جيش لمحاربة نابليون في ألمانيا، عرف عنه ملكاً متنوراً. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، المصدر السابق، ج١، ص١٠٨- ١٠٩؛

G.J. Flebeger, The Campaigns of Napoleon Bonaparte of (1796–1797), West Point, 1911, P.69.

(١١) الكسندر الاول: (١٧٧٧-١٨٢٥)، قيصر روسيا من عام (١٨٠١- ١٨٢٥)، وهو ابن القيصر بول الاول وريث العرش بعد اغتيال والده، كان اكثر تحرراً من والده لتأثره بمربيه الجمهوريين، حيث رفع ما يسمى الستار الحديدي محاولاً الدعوة الى بلاد متحررة غير ان مشروعه التحرري توقف عند منتصف الطريق بسبب المخاوف من فرنسا ليعود القيصر الى الافكار الملكية القديمة، عرف بانه غير متوازن عقلياً. للمزيد من التفاصيل ينظر. الآن بالمر، المصدر السابق، ج١، ص ٣٨ – ٣٩ ؛ بيان عبيد زبيدي الخفاجي، جهود نابليون بونابرت في بناء امبراطوريه (١٨٠٤ -١٨٠٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية، ٢٠١١، ص٨٠.

(١٢) يوجين دي بوارنيه: (١٧٨١- ١٨٢٤)، ابن الجنرال الكسندر فيكونت دي بوارنيه الزوج السابق لجوزفين ملكة فرنسا، ولد في باريس وأصبح ابن نابليون بالتبني (لكن ليس وريث العرش الإمبراطوري)، تولى قيادة الجيش في إيطاليا، وكان حاكم إيطاليا بتفويض من نابليون، أدى دوراً مهما في الحملات الايطالية بين ١٧٩٦ – ١٧٩٧ كمساعد لنابليون، كما رافقه في الحملة على مصر، عاد إلى فرنسا في عام ١٧٩٩، عندما أصبح نابليون قنصلاً أول، رقي يوجين إلى رتبة نقيب في سلاح الخيالة. للمزيد من التفاصيل انظر:

Hubert N.B. Richardson, A Dictionary of Napoleon and his times, New York, 1921, PP. 33 -36 .

(١٣) زيدان حسان حاوي الشويلي، مؤتمر فينّا ١٨١٤ - ١٨١٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٤، ص٥٢ ؛ محمد فؤاد شكري، الصراع بين البرجوازية والاقطاع اوروبا في القرن التاسع عشر ١٧٨٩ - ١٨٤٨، ط٢، دار الكتب والوثائق، القاهرة، مج ٢، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٩.

(١٤) كليمنس ميترنيخ: (١٧٧٢ – ١٨٥٩)، ولد في كوبلنس، دخل في الخدمة الدبلوماسية النمساوية في درسون (١٨٠١ -١٨٠٣)، وفي برلين (١٨٠٣- ١٨٠٦)، وفي باريس (١٨٠٦- ١٨٠٩)، شغل منصب وزير خارجية النمسا عام ١٨٠٩، ثم شغل منصب مستشار النمسا عام ١٨٢١، عرف عنه مناصراً للأنظمة الرجعية القديمة، تراس الوفود في مؤتمر فيّنا عام ١٨١٥. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، المصدر السابق، ج٢، ص٩٨.

(١٥) محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٢٠٧ .

(١٦) لويس الثامن عشر: (١٧٥٥-١٨٢٤)، ملك فرنسا (١٨١٤–١٨٢٤)، هرب إلى بروكسل عام ١٧٩١، أجرى مفاوضات مع تاليران في غنت بشأن ميثاق يكفل المكاسب الرئيسة للثورة مقابل استعادة التاج، نتيجة لسوء حالته الصحية أُجبِرَ على تسليم السلطة الفعلية

إلى أخيه شارل العاشر Charles X. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، المصدر السابق، ج٢، ص٦١- ٦٢.

(١٧) ميلاد أ. المقرحي، تاريخ اوروبا الحديث (١٤٥٣–١٨٤٨)، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٦، ص٣٤٥.

(١٨) شوقي عطاالله الجمل و عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، تاريخ اوروبا الحديث من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٣ .

(١٩) أ. ج. جرانت و هارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٢٠) عمر عبد العزيز عمر و جمال محمود حجر، المصدر السابق، ص ٣٠ – ٣٢؛ زينب عصمت راشد، تاريخ اوروبا الحديث في القرن التاسع عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ٢٢٥؛ أ. ج. جرانت و هارولد تمبرلي، المصدر السابق، ص ٢٧٨ ؛ محمد قاسم واحمد نجيب هاشم، المصدر السابق، ص ٨٨ ؛ صالح حسن العكيلي، فرنسا بين ثورتين ١٧٨٩ – ١٨٣٠، الوراق، الاردن، ٢٠٠٥، ص ٨٠ .

(٢١) ممدوح نصار واحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى(١٨١٥ – ١٩٩١)، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، د. ت، ص ٣٠ -٣١ .

(٢٢) نقلاً عن : عمر عبد العزيز عمر و جمال محمود حجر ، المصدر السابق، ص٣٣؛ عمر عبد العزيز عمر، تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر (١٨١٥- ١٩١٩)، دار المعارف الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢ .

(23) Kyle Lascurettes, The Concert of Europe and Great-Power Governance Today, U.S.A, 2017, PP. 4-5 .

(٢٤) حكومة المائة يوم: مصطلح أشير إلى المدة التي عادة فيها نابليون بونابرت لحكم فرنسا بعد أن كان منفياً في جزيرة ألبا، وقد حكم خلال المدة من (٢٠ آذار – ١٨حزيران ١٨١٥)، إذ حول أرضاء الأوروبيين بقبوله معاهدة باريس الأولى، إلا أنهم رفضوا ذلك وأصروا على أبعاده عن فرنسا. للمزيد من التفاصيل انظر: ميلاد أ. المقرحي، تاريخ أوربا الحديث (١٤٥٣ – ١٨٤٨)، بنغازي، جامعة قار يونس، ١٩٩٦، ص٣٤٧.

(٢٥) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٣٩ .

(٢٦) حاول نابليون عند وصوله باريس استمالة الرأي العام الفرنسي والاوروبي على حد السواء، اذ وعد بمنح الفرنسيين العديد من المزايا التي فقدوها مع عودة الـ بروبون الى العرش، كما حاول فتح اتصالات مع القيصر الكسندر الاول من خلال ارساله رسالة ارفق معها نسخة من المعاهدة السرية المعقودة بين النمسا وفرنسا وبريطانيا في ٣ كانون الثاني ١٨١٥ على امل ان تؤثر تلك الرسالة في تصدع التحالف، وعلى الرغم من ذلك هنالك اختلاف في مسألة نشر بنود تلك المعاهدة السرية ما بين نابليون وكاستلري من اجل ضم الكسندر الاول الى جانبهم، اذ اضطر القيصر عن التراجع وحذت حذوه بروسيا، بعد ان بلغ الخلاف في التحالف على شفا الحرب . للمزيد من التفاصيل ينظر. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث (١٨١٥- ١٩٣٩)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٠، ص١١؛ Dan Lindley, OP. Cit., P. 10 ؛ زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص١٠٦.

(27) Dan Lindley, Promoting Peace with Information Transparency as a Tool of Security Regimes, 2006 ،University of Notre Dame, Notre Dame، P,10 ؛

عبدالعزيز سليمان نوار، التاريخ الحديث اوربا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية ١٧٨٩ – ١٨٧١، ط٢، د. ن، القاهرة،

١٩٨٥، ص ٢٠١.

(٢٨) محمد فؤاد شكري، المصدر السابق، ص ٣٩٥- ٣٩٦ .

(٢٩) بيررنوفان، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩١٤)، تعريب : جلال يحيى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٥- ٥٩ .

(٣٠) الالزاس واللورين: مقاطعتان تقعان في شمال – شرقي فرنسا، أضيفت اللورين إلى فرنسا رسمياً في عام ١٧٦٦، وبموجب معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١ تخلت فرنسا عن هاتين المقاطعتين لصالح ألمانيا باستثناء الجزء المحيط بمنطقة بلفورت. للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، المصدر السابق، ج١، ص٤٧ – ٤٨.

(٣١) جلال يحيى، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الاولى، المكتب الجامعي، الاسكندرية، ج٢، د.ت، ص ٣٤٣ .

(٣٢) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعني، التاريخ المعاصر اوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣، ص١٣٧- ١٣٨.

(٣٣) الـ هابسبرغ : العائلة الحاكمة في النمسا من سلالة الكونت الالماني الاصل رودولف هابسبورغ امبراطور روما المقدسة (١٢٧٣ – ١٢٧٩)، الذي انعم عام ١٢٨٢ بدوقية النمسا على ابنه البرفت، انقرضت سلسة النسب من الذكور عام ١٧٤٠ عندما خلفت ماريا تيريزا والدها الامبراطور تشارل السادس على العرش، حكم الـ هابسبرغ في العاصمة فيّنا حتى عام ١٩١٨، للمزيد من التفاصيل انظر: الآن بالمر، المصدر السابق، ج١، ص٣٥١ .

(٣٤) جيفري برون، المدنية الاوروبية في القرن التاسع عشر، ١٨١٥-١٩١٤، ترجمة : عبلة حجاب، المكتبة الاهلية، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٧ .

(٣٥) لم يكن قرار هروب نابليون وليد لحظة، بل ان هناك العديد من الاسباب التي ساهمت بذلك. يأتي في مقدمتها الخلافات بين الحلفاء في مؤتمر فيّنا بشأن المستعمرات ومناطق النفوذ، واستياء الفرنسيين من سياسات آل بوربون، فضلاً عن نوايا كلاً من ميترنيخ وتاليران وكاستلري، بنقل نابليون من منفاه في جزيرة البا الى مكان ابعد واكثر امناً لأوروبا، وعدم التزام الحلفاء بتسديد راتبه السنوي، الامر الذي جعل نابليون في حل من التزاماته . للمزيد من التفاصيل ينظر: ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، ص ٧١؛ زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٣٦) عبدالحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥- ١٩٦٠، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤ ص ١٨- ١٩ .

(٣٧) مؤتمر فيّنا : مؤتمر دولي عقد للمدة ما بين ايلول ١٨١٤ لغاية حزيران ١٨١٥. للمزيد من التفاصيل حول المؤتمر والوفود التي شاركت فيه واهم النتائج التي تمخضت عنه انظر: زيدان الشويلي، المصدر السابق .

(38) Dan Lindley, Promoting Peace with Information Transparency as a Tool of Security Regimes, 2006 ،University of Notre Dame, Notre Dame، P,10 .

(39) Kyle Lascurettes, The Concert of Europe and Great-Power Governance Today, U.S.A, 2017, P. 4.

(٤٠) روبرت ستيوارت الكونت كاستلري: (١٧٦٩–١٨٢٢)، رجل دولة بريطاني، ولد في دبلن، ادى دوراً مهماً في ضمان الموافقة على قانون الاتحاد مع ايرلندا عام ١٨٠٠، مثل بريطانيا في مؤتمر فيّنا ومعاهدة باريس الثانية، تولى منصب وزير خارجية للمدة ما بين

(١٨١٢ – ١٨٢٢). للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopaedia Britannica, U.S.A , 1981,Vol. II, P. 626.

(41) Kyle Lascurettes, OP. Cit., P. 28.

(٤٢) معركة واترلو: معركة حدثت في ١٨ حزيران ١٨١٥، قرب بروكسل، وهي آخر المعارك التي خاضها نابليون بونابرت عند عودته إلى فرنسا قادماً من منفاه في جزيرة ألبا، إذ اضطر أعضاء مؤتمر فيّنا إيقاف جلسات المؤتمر والتفرغ لمواجهة نابليون، وكانت قوات الحلفاء بقيادة دوق ويلنجتون، وبعد العديد من المواجهات تمكنت قوات التحالف من الانتصار مما اجبر نابليون على العودة إلى فرنسا ليتنازل عن العرش. للمزيد من التفاصيل انظر: روبرت ر. بالمر، تاريخ العالم الحديث (أوربا من ١٧٤٠ إلى ١٨١٥)، ترجمة: حسين على الذنون، مراجعة: جعفر خصباك، دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٤، ج٢، ص٣١١.

(٤٣) سانت هيلانه : جزيرة صغيرة تقع جنوب المحيط الأطلسي بمساحة ١٢٢ كيلومترا مربع، تم اكتشافها من قبل البرتغاليين، كانت المقر الاخير لنابليون بونابرت بعده نفيه اليها عام ١٨١٥، استقر فيها حتى وفاته عام ١٨٢١. للمزيد من التفاصيل انظر:

William Hague, The Overseas Territories Security, Success and Sustainability , Crown copyright, 2012,P . 109 .

(٤٤) زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص ١٠٥–١٠٧ .

(45) Dan Lindley, Promoting Peace with Information Transparency as a Tool of Security Regimes, 2006 ،University of Notre Dame, Notre Dame، P. 98 .

(٤٦) آرثر وليسلي دوق ويلنجتون: (١٧٦٩– ١٨٥٢)، عسكري ورجل دولة بريطاني، ولد في دبلن في إيرلندا كان معروفًا باسم (الدوق الحديدي)، حمل الراية في الجيش البريطاني الذي يخدم في إيرلندا عام ١٧٨٧، انتخب عضواً في مجلس النواب الايرلندي، انتصر على جيش نابليون في معركة واترلو، تولى منصب القائد الاعلى لقوات الحلفاء التي احتلت فرنسا عام ١٨١٥، أصبح زعيما لحزب المحافظين لذلك شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا للمدة (١٨٢٨–١٨٣٠) كما تولى المنصب مدة وجيزة في عام ١٨٣٤، يعد واحداً من الشخصيات البارزة في مجلس اللوردات. للمزيد من التفاصيل انظر:

Encyclopaedia Britannica Library, DVD, 2009 ;

الآن بالمر، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٨٦ – ٣٨٧ .

(٤٧) زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤٨) عبد العظيم رمضان، تاريخ اوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الاوروبية الى الحرب الباردة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ج٢، ص٤٠ .

(٤٩) محمد مظفر الادهمي، اوروبا في القرن التاسع عشر دراسة في التاريخ والفلسفة، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي، بيروت، ٢٠١٤، ص٧١ .

(50) Traité de Paix Signé a Paris la 20 November 1815, entre la France d'une part l'Autriche la Grande-Bretagne la Prusse et la Russie de l'autre, M. de Clercq, Recuell des Traites de la France, Tome Deuxieme (1803- 1815), Paris, 1864, PP.642 – 647 .

(٥١) أرمان– إيمانويل دوق ريشيليو: (١٧٦٦ – ١٨٢٢)، نبيل فرنسي، عسكري ورجل دولة، ولد في باريس، في عام ١٧٩١ اصبح دوق ريشيليو، انضم الى جيش المهاجرين المعارض للثورة الفرنسية، عاد الى فرنسا بعد تولي الملك لويس الثامن عشر عرش فرنسا عام ١٨١٤، مثل فرنسا في مؤتمر فيّنا ومعاهدة باريس الثانية، تولى منصب رئيس وزراء فرنسا ما بين اعوام (١٨١٥– ١٨١٨ و ١٨٢٠–

١٨٢١) للمزيد من التفاصيل انظر: The New Encyclopaedia Britannica, OP. Cit., Vol. VIII, P. 870.

(٥٢) ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

(٥٣) كليمنت وينسيسلاس: (١٧٣٩ – ١٨١٢) أصغر ابناء الملك اوغسطس الثالث ملك بولندا، شارك في الاجتماعات التي اسفرت عن توقيع معاهدة باريس الثانية . للمزيد من التفاصيل انظر: Encyclopaedia Britannica Library, DVD, 2009.

(٥٤) هنريج فون فيزنبيرغ: (١٧٧٤– ١٨٦٠)، رجل دولة بروسي، ولد في درسدن، اشتهر من خلال كتاباته التي دعا فيها الى جعل الكنسية الالمانية كنيسة قومية بعيدة عن التدخل البابوي، مثل بروسيا في مؤتمر فيّنا ومعاهدة باريس الثانية . للمزيد من التفاصيل انظر:

F. Lichtenberger, History of German Theology in the Nineteenth Century, Edinburgh, 1889, P.594 ; Encyclopaedia Britannica Library, DVD, 2009.

(55) Thomas Goldsmith, The Duke of Wellington and British Foreign Policy 1814 – 1830, University of East Anglia, 2016, P. 52 .

(56) Augustus Oakes and R.B. Mowat, The Great European Treaties of the Nineteenth Century, Oxford, 1930, PP. 36 – 37 .

(٥٧) عبدالحكيم عبدالغني قاسم، العلاقات الدولية بين اوروبا والشرق ١٧٨٩ – ١٩١٩، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٨٧.

(58) Edward Hertslet, The Map of Europe by Treaty Political and Territorial Changes since the General Peace of 1814 , London , Vol .I, 1875, P . 262 ;

شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وجدت بتاريخ ١٥ / ٢ / ٢٠١٩، على الموقع الاتي .

WWW: A map of the Eastern boundary of France to illustrate Article II in The First Peace of Paris 20 November 1815 .

(59) Traité de Paix Signé a Paris la 20 November 1815, entre la France d'une part l'Autriche la Grande-Bretagne la Prusse et la Russie de l'autre, M. de Clercq, Recuell des Traites de la France, Tome Deuxieme (1803- 1815), Paris, 1864, PP.642 – 647 ;

خضر خضر، تطور العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية وحتى بداية الحرب العالمية الاولى (١٧٨٩ – ١٩١٤)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ١٩٩٨، ص١٠٢ .

(٦٠) محمد محمد صالح واخرون، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٥، ص ٩٨.

(61) Puissances Alliees, Article Additionnel Le Traité a Paris la 20 November 1815, M. de Clercq , OP. Cit., P. 648 .

(٦٢) الأمير أندريه رازوموفسكي: (١٧٥٢ – ١٨٣٦)، رجل دولة روسي، عمل دبلوماسياً في مؤتمر فيّنا، وقع على بعض اتفاقيات معاهدة باريس الثانية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Encyclopaedia Britannica Library, DVD, 2009.

(٦٣) الكونت أنطونيوس كابوديستريا س:(١٧٧٦ – ١٨٣١)، سياسي يوناني، يعد المؤسس الحقيقي لدولة اليونان الحديثة المستقلة، في بداية حياته الدبلوماسية شغل منصب وزير خارجية روسيا، عدّ من أبرز السياسيين الاوروبيين وذلك للدور الكبير الذي قدمه في المحافظة على وحدة وحياد سويسرا، انتخب رئيساً لدولة اليونان خلال المدة ما بين (١٨٢٧ – ١٨٣١) . . للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopaedia Britannica, OP. Cit., Vol. V, P. 700.

(٦٤) كابو دستريا : كابودستريا الايطالية، مدينة تقع في الجزء الجنوب الغربي من سلوفينيا على ميناء تريست، وهي مدينة حدودية ما بين سلوفينيا وايطاليا ويوغسلافيا . للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopaedia Britannica, OP. Cit., Vol. V, P. 888.

(65) Article séparé signé avec la Russie seulement, Le Traité a Paris la 20 November 1815, M. de Clercq, OP. Cit., P. 650 ;

تمت المصادقة على المعاهدة من قبل بريطانيا في ١٧ كانون الثاني ١٨١٦، ومع بروسيا في ١٤ شباط ١٨١٦، ومع النمسا في ١٥ شباط ١٨١٦، ومع روسيا في ٢٩ شباط ١٨١٦، ومع اسبانيا في ٢ كانون الاول ١٨١٦، ومع سردينا في ١٠ ايلول ١٨١٧.

(66) Convention conciue a Paris le 20 November 1815 en conformite de l'articie IV du Traité Principai du méme jour , et reiative au Payement de l'indemnité Pecuniaire a fournir par la France aux Puissances Alliées, M. de Clercq, OP. Cit., PP. 651- 653 .

(67) Ibid., PP. 653- 656 .

(٦٨) المناطق هي : من مدينة هام Ham حتى مصب نهر السوم في البحر، ومقاطعة ايسن Aisne، ومناطق سانت كوينتن St. Quentin وفيرفنزVervinS ولاون Laon، ومقاطعة مارن Marne، ومناطق ريهامز Rheims وسانت منهولد St. Ménéhould وفيتري Vitry في منطقة اعالي المارن، ومناطق سانت ديزيه St. Dizier وجوينفيل Joinville، ومقاطعة مورث Meurthe، ومناطق تول Toul وديوز Dieuze وساربورغ Sarrebourg وبالمونث Blamont ، ومقاطعة فوسغ Vosges ومناطق سانت ديز St. Diez وبروجير Brugères وريميريمونت Remiremont ومنطقة لورLure في مقاطعة ساون العليا Upper Saône ومنطقة سانت هيبوليت St. Hyppolite . للمزيد من التفاصيل انظر:

Convention conciue a Paris le 20 November 1815 en conformite de l'articie V du Traité Principai du méme jour , et reiative a l'occupation d'une ligne militaire en France par une armée alliée , M. de Clercq, OP. Cit., P. 654 .

(69) Ibid., PP. 655- 656 .

(70) Article Additionnel Le Traité a Paris la 20 November 1815, M. de Clercq, OP. Cit., P.681.

(71) Déclaration drassée a Paris le 20 November 1815 au nom de I'Autriche, de la France, de la Grande-Bretagne du Portugal de la Prusse et de la Russie, pour la reconnaissance et la garantie de la neutralité perpetuelle de la Suisse et de I'invioiabilité de son territoire, M. de Clercq, OP. Cit., PP. 681- 682.

(72) Annexe Extrait du Protocole du 3 November 1815 des Plénipotentiaires d'Autriche de la Grande-Bretagne de Prusse et de Russie, M. de Clercq, OP. Cit., PP. 683- 684.

(٧٣) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعني، المصدر السابق، ص١٣٢ ؛ ه . أ. ل فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة : احمد نجيب هاشم و وديع الضبع، ط ٨، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص١١٥ .

(٧٤) للمزيد من التفاصيل عن حكومة القناصل التي انشائها نابليون بونابرت للمدة ما بين (١٧٩٩- ١٨٠٤) ينظر: عمار شاكر محمود، تاريخ حكومة القنصلية الفرنسية (١٧٩٩- ١٨٠٤)، دار تموز، دمشق، ٢٠١٥ .

(٧٥) للمزيد من التفاصيل عن الحملة الفرنسية على روسيا عام ١٨١٢ ينظر: مشعل مفرح ظاهر العونان واسراء عبدالكريم طاهر المالكي، الحملة الفرنسية على روسيا القيصرية (١٨٠٩-١٨١٢)، نور الحسن، بغداد، ٢٠١٧.

(76) Martti Koskenniemi and Bo Stråth , Europe 1815 - 1914: Creating Community and ordering the World , 2014 , University of Helsinki , PP. 168 – 171 .

(٧٧) اريك هوبزباوم، عصر الثورة اوروبا (١٧٨٩- ١٨٤٨)، ترجمة: فايز الصياغ، ط٢، مؤسسة ترجمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠٠-

. ٢٠١

(٧٨) عبد الفتاح حسن ابو عليه و اسماعيل احمد ياغي، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر، ط٣، دار المريخ، السعودية، ١٩٩٣، ص ٢٦٩ – ٢٧١ .

(79) Gustavo de las Casas, Nationalism-as-Technology and Peace in Europe, 1815-1914, Doctor of Philosophy, in the Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University, 2013, P . 54.

(٨٠) جيفري برون، المصدر السابق، ص٢٨ .

(٨١) زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص ١١٩ – ١٢٠.

(٨٢) ه . أ. ل فشر، المصدر السابق، ص١١٧ – ١١٨.

(83) Thomas Goldsmith, OP. Cit., PP. 55- 56.

(٨٤) ان مبلغ (٢٤٠) مليون فرنك هو مبلغ دعاوٍ أي مطالبات خاصة على الحكومة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ول وايريل ديورانت، المصدر السابق، ص ١٠٤.

(85) Thomas Goldsmith, OP. Cit., PP. 61 – 65 .

(٨٦) زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص ١٢١.

(87) Gustavo de las Casas, OP. Cit., PP. 191- 192 .

(٨٨) زيدان الشويلي، المصدر السابق، ص ١٢١ – ١٢٤.

(٨٩) بيير رنوفان، المصدر السابق، ص ٦٠– ٦١ .